

مَوْقِعُ جَامِعَةِ مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ

www.menhag-un.com

يُقَدِّمُ

(الْمُحَاضَرَةُ الْعَاشِرَةُ)

مِنْ مَادَّةِ:

دَعَائِيمِ مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ

www.menhag-un.com

فَاسْتِكْمَالًا لِلأَصْلِ الثَّانِي وَهُوَ: لُزُومُ الْجَمَاعَةِ، وَالسَّمْعُ وَالطَّاعَةُ لِوَلَاةِ
الْأَمْرِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ رَحْمَةُ اللَّهِ وَغَيْرُهُ: «وَكَانَ الْخُرُوجُ عَلَى وَلَاةِ الْجَوْرِ
فِي السَّلْفِ قَدِيمًا مَذْهَبًا، وَلَكِنَّهُمْ عَدَلُوا عَنْ ذَلِكَ وَمَنَعُوا الْخُرُوجَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ
يُؤْدِي إِلَى شَيْءٍ، بَلْ أَدَى إِلَى مِحْنٍ كَبِيرٍ»^(١).

وَمِنْ كَيْدِ الشَّيَاطِينِ، أَنَّ الرَّوَافِضَ مَا زَالُوا يَتَشَبَّثُونَ بِمَا وَقَعَ لِلْحُسَينِ بْنِ
عَلِيٍّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ، يَعْنِي: مَا زَالَ الرَّوَافِضُ إِلَى يَوْمِ النَّاسِ هَذَا يَتَخَذُونَ مِنْ مَقْتَلِ
الْحُسَينِ رَحْمَةُ اللَّهِ بَاعِثًا لِإِثْرَةِ الْمُسْلِمِينَ، حَتَّى مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ.

وَمِنْ عَجَبٍ أَنَّ مُخْطَطَ الرَّوَافِضِ يَغْفُلُ عَنْهُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، فَأَهْلُ
السُّنَّةِ مُنْشَغِلُونَ بِخِلَافِ السُّنَّةِ، وَلَا يَلْتَفِتُونَ إِلَى هَذَا الْعَدُوِ الرَّابِضِ الْمُتَرَبِّصِ،
بَلِ الْمُتَسَلِّلِ مِنْ بَوَابَةِ الطُّرُقِ الصُّوفِيَّةِ، وَفِي مِصْرَ وَحْدَهَا مَا يَزِيدُ عَلَى سِتٍّ
وَسَبْعِينَ طَرِيقَةً صُوفِيَّةً!

وَقَدْ يَتَقَرَّعُ مِنْهَا مَا يَزِيدُ عَلَى هَذَا الْعَدَدِ، وَهَذِهِ الطُّرُقُ الصُّوفِيَّةُ هِيَ بَوَابَةُ
التَّشْيِيعِ فِي مِصْرَ، وَهُوَ مُخْطَطٌ سِيَاسِيٌّ، لَيْسَ بِمُخْطَطٌ دِينِيٌّ؛ فَالثَّالِثُ الْمُقرَرُ
أَنَّ الرَّوَافِضَ حَرْبٌ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ، وَخِيَانَتُهُمْ لِلسُّنَّةِ وَأَهْلِهَا عَلَى مَدَارِ

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٣ / ٣٧)، وكلام ابن حبر رحمة الله لا يُسلّم؛ لأنَّ
النصوص متکاثرة على الأمر بالصبر عند جور الأئمة، وعليه أطبق من سلف دعوةً وعملاً،
فكيف كان الخروج على ولاة الجور في السلف قدימًا مذهبًا؟!!

دعائمنهاج النبوة

التَّارِيخُ مَعْلُومٌ، وَأَهْلُ السُّنَّةِ لَا يَتَبَهُونَ مِنْ غَفْلَةٍ، وَلَا يُفِيقُونَ مِنْ غَفْوَةٍ، وَهُؤُلَاءِ الْأَفَاعِيَ يَدْخُلُونَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنْ بَابِ حُبٍّ آلِ الْبَيْتِ، كَمَا فِي مِصْرَ.

لَقَدْ خَرَجَ الْحُسَيْنُ طَهِّيْرٌ، وَوَقَعَ مَا وَقَعَ بِقَدَرِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَمَا زَالَ الرَّوَافِضُ يَتَخَذُونَ ذَلِكَ تَكِيَّةً^(١) لِإِحْدَادِ كَثِيرٍ مِنَ الشَّرِّ بَيْنَ جَمَاهِيرِ الْمُسْلِمِينَ، وَعَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ أَنْ يَحْذِرُوا، وَيَلْزَمُوا الْجَمَاعَةَ، وَلَا يُسَاهِمُوا فِي الْفَوْضَىِ.

مَعْلُومٌ مِنْ دِينِ الإِسْلَامِ: أَنَّهُ لَا دِينَ إِلَّا بِجَمَاعَةٍ، وَلَا جَمَاعَةً إِلَّا بِإِمامَةٍ، وَلَا إِمامَةً إِلَّا يُسَمِّعُ وَطَاعَةً، وَأَنَّ الْخُرُوجَ عَنْ طَاعَةِ وَلِيِّ الْأَمْرِ، وَالْتَّقْدُمَ عَلَيْهِ مِنْ أَعْظَمِ أَسْبَابِ الْفَسَادِ فِي الْبِلَادِ وَالْعِبَادِ، وَمِنَ الْعُدُولِ عَنْ سَبِيلِ الْهُدَىِ وَالرَّشَادِ.

قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَاللَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ الدِّينُ إِلَّا بِوُلَاةِ الْأَمْرِ، وَإِنْ جَارُوا وَظَلَمُوا، وَاللَّهُ لَمَّا يُصْلِحُ اللَّهُ بِهِمْ أَكْثَرُ مِمَّا يُفْسِدُونَ»^(٢).

إِنَّهُ إِذَا انتَظَمَتْ أُمُورُ الْعِبَادِ، حَتَّىٰ مَعَ الْجَوْرِ، فَهُوَ خَيْرٌ مِنَ انْفِلَاتِ أُمُورِ الْخَلْقِ، كَمَا وَقَعَ وَشَاهَدَهُ الْمُسْلِمُونَ فِي مَسَارِقِ الْأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا لَمَّا سَقَطَتِ السُّلْطَةُ الْمَرْكَزِيَّةُ فِي الْعِرَاقِ بِعَقِبِ الْغَزْوِ الْكَافِرِ.

(١) أي: حُجَّة.

(٢) «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (٧٦٨/٢).

لأنك لا يمكن أن تتصور أن إنساناً يسير في الطريق، ويتحرك في المجتمع، وهو على يقينٍ من أنه لا يرافقه أحدٌ من الخلق، ولا يؤاخذه على فعل فعله، ولا على قول قوله، ثم هو مع ذلك لا يفعل ما يشاء.
يعني: لا دين يحجزه ولا قانون يمسكه، مطلق! سقطت عنه السلطة المركزية.

فلما سقطت رأى الناس بأعينهم في العالم كله الفساد والفوضى، تنتهز الأعراض، وتنهب الأموال، وتحرب المرافق، مع أن الاحتلال وقف ناظراً؛ يعني: لم يشارك في هذا في بدء الأمر، وإنما الذي وقع، وقع من يتّمون إلى البلد أنفسهم.

والفوضى إذا وقعت فلا عرض، ولا مال، ولا حرمة لدم، وهذا كله إنما تؤدي إليه تلك الحزبيات البغيضة، التي تنزع هاهنا وهنالك بمحاسنة مريضية، وقد تكون قائمة على نية قوية صحيحة، ولكن خالفوا منهاج رسول الله ﷺ!
وينبغي أن يحذر المسلمين من أمثال هذه الأمور؛ ويجب على المسلم أن يقوم على منهاج النبوة؛ لأنها لا نجاها إلا بذلك.

الواجب: الصبر على الجور، حتى يستريح بر، ويستراح من فاجر.

قال ابن تيمية رحمه الله: «الصبر على جور الأئمة، أصل من أصول أهل

السنة والجماعة»^(١).

هَذَا حَقٌّ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالصَّبْرِ عَلَى جَوْرِ الْأَئِمَّةِ وَظُلْمِهِمْ، يَجْلِبُ مِنَ الْمَصَالِحِ وَيَدْرِأُ مِنَ الْمَفَاسِدِ، مَا يَكُونُ بِهِ صَالِحٌ لِلْبَلَادِ وَالْعِبَادِ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ حَدَّثَنَا عَنْ أَنَّ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى الْمَلِحَ فِي الْجَمَاعَةِ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ أَكُلَّ الْفَالُوذَجَ فِي الْفُرْقَةِ». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الشَّعْب» (١٣ / ٢٠٠) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

والفالوذج: نوعٌ مِنَ الْحَلْوَى.

النَّصِيحَةُ لِوَلِيِّ الْأَمْرِ مِنْ أَهَمِّ أُمُورِ الدِّينِ؛ كَمَا جَاءَ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ تَمِيمُ الدَّارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ»، قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: «اللَّهُ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ»^(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

قال النووي رحمه الله في شرحه على صحيح مسلم (٢ / ٣٧): «وَأَمَّا النَّصِيحَةُ لِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ فَمَعَاوَنُهُمْ عَلَى الْحَقِّ، وَطَاعَتُهُمْ فِيهِ، وَأَمْرُهُمْ بِهِ، وَتَنْهِيَهُمْ وَتَذْكِيرُهُمْ بِرِفْقٍ وَلُطْفٍ، وَإِعْلَامُهُمْ بِمَا غَفَلُوا عَنْهُ وَلَمْ يَلْعَبُهُمْ مِنْ حُقُوقِ الْمُسْلِمِينَ، وَتَرْكُ الْخُرُوجِ عَلَيْهِمْ، وَتَالُوفُ قُلُوبِ النَّاسِ لِطَاعَتِهِمْ.

قال الخطابي رحمه الله: ومن النصيحة لهم الصلاة خلفهم، والجهاد معهم، وأداء الصدقات إليهم، وترك الخروج بالسيف عليهم إذا ظهر منهم حيف أو سوء عشرة، وأن لا يغروا بالثناء الكاذب عليهم، وأن يدعى لهم بالصلاح، وهذا كله على أن المراد بأئمة المسلمين الخلفاء وغيرهم ممن

(١) أخرجه مسلم (٥٥).

يُقْوِمُ بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَصْحَابِ الْوِلَايَاتِ . وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ».

وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي مَرَّ: «ثَلَاثٌ لَا يُغْلِّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مُسْلِمٍ: إِخْلَاصُ الْعَمَلِ لِللهِ، وَمُنَاصَحةُ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلُزُومُ جَمَاعَتِهِمْ فَإِنَّ الدُّعَوةَ تُحِيطُ مَنْ وَرَاءَهُمْ»^(١).

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ: «قَوْلُهُ وَعِنْهُ: «وَمُنَاصَحةُ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ»، هَذَا أَيْضًا مُنَافٍ لِلْعِلْمِ وَالْغِشِ؛ فَإِنَّ النَّصِيحَةَ لَا تُجَامِعُ الْغِلَّ إِذْ هِيَ ضِدُّهُ، فَمَنْ نَصَحَ الْأَئِمَّةَ وَالْأُمَّةَ فَقَدْ بَرِئَ مِنَ الْغِلَّ.

وَقَوْلُهُ وَعِنْهُ: «وَلُزُومُ جَمَاعَتِهِمْ»، هَذَا أَيْضًا مِمَّا يُطَهِّرُ الْقَلْبَ مِنَ الْغِلَّ وَالْغِشِ؛ فَإِنَّ صَاحِبَهُ يُحِبُّ لَهُمْ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ، وَيُكْرِهُ لَهُمْ مَا يُكْرِهُ لَهَا، وَيَسُوُّهُمْ مَا يَسُوُّهُمْ، وَيُسِّرُهُمْ مَا يَسِّرُهُمْ.

وَهَذَا بِخِلَافٍ مِنْ انْحَازٍ عَنْهُمْ وَاسْتَغْلَالِ الطَّعْنِ عَلَيْهِمْ وَالْعَيْبِ وَالْذَمِّ لَهُمْ؛ كَفِيلٌ الرَّافِضَةِ وَالْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَرِلَةِ وَغَيْرِهِمْ؛ فَإِنَّ قُلُوبَهُمْ مُمْتَلَأَةٌ غَلَّا وَغِشًا؛ وَلِهَذَا تَحِدُ الرَّافِضَةَ أَبْعَدَ النَّاسِ مِنَ الْإِخْلَاصِ، وَأَغْشِهِمْ لِلْأَئِمَّةِ وَالْأُمَّةِ.

فَهَؤُلَاءِ أَشَدُ النَّاسِ غَلَّا وَغِشًا بِشَهَادَةِ الرَّسُولِ وَالْأُمَّةِ عَلَيْهِمْ، وَشَهَادَتِهِمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ بِذَلِكَ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَكُونُونَ قَطُّ إِلَّا أَعْوَانًا وَظَهَرًا عَلَى

(١) تقدِّم تخرِيجه.

دعائه منهاج النبوة

أَهْلُ الْإِسْلَامِ، فَأَيُّ عَدُوٌ قَامَ لِلْمُسْلِمِينَ كَانُوا أَعْوَانَ ذَلِكَ الْعَدُوِّ وَبِطَانَتُهُ، وَهَذَا أَمْرٌ قَدْ شَاهَدَتْهُ الْأُمَّةُ مِنْهُمْ، وَمَنْ لَمْ يُشَاهِدْ فَقَدْ سَمِعَ مِنْهُ مَا يُصْمِنُ الْأَذَانَ وَيُسْجِي الْقُلُوبَ.

وَقَوْلُهُ عليه السلام: «فَإِنَّ دَعَوْتَهُمْ تُحِيطُ مَنْ وَرَاءَهُمْ»، هَذَا مِنْ أَحْسَنِ الْكَلَامِ وَأَوْجَزِهِ وَأَفْخَمِهِ مَعْنَى، شَبَهَ دَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ بِالسُّورِ وَالسَّيَاجِ الْمُحيطِ بِهِمْ، الْمَانِعِ مِنْ دُخُولِ عَدُوِّهِمْ عَلَيْهِمْ، فَتِلْكَ الدَّعْوَةُ الَّتِي هِيَ دَعْوَةُ الْإِسْلَامِ كَمَا أَحَاطَتْ بِهِمْ، فَالدَّعْوَةُ تَجْمَعُ شَمْلَ الْأُمَّةِ وَتَلْمُ شَعْثَهَا، وَتُحِيطُ بِهَا، فَمَنْ دَخَلَ فِي زُمْرَتِهَا أَحَاطَتْ بِهِ وَشَمَلَتْهُ»^(١).

وَمَعْنَى الْحَدِيثِ: أَنَّ هَذِهِ الْثَّلَاثَةَ، مَنْ فَعَالَهَا فَلَيْسَ فِي قَلْبِهِ غِشٌّ وَلَا حِقدٌ وَلَا غِلٌّ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صلوات الله عليه وسلم يَقُولُ: «لَا يُغْلِي عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مُسْلِمٍ».

وَبِنَاءً عَلَى هَذَا الْأَصْلِ: إِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؛ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنْهَاجَ النُّبُوَّةِ، وَالَّذِينَ يَسِّرُونَ عَلَى مِنْهَاجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، لَا يَرَوْنَ الْجِهَادَ إِلَّا مَعَ الْإِمَامِ، وَبِإِذْنِهِ.

وَفِي حَدِيثِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه وسلم الَّذِي رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ يُطِيعُ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي، وَإِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَاحٌ، يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ، وَيُتَّقَى بِهِ»^(٢) مُتَفَقُ عَلَيْهِ.

(١) «مفتاح دار السعادة» (٢٧٤ / ١).

(٢) تقدم تخریجه.

والجنة: مثل الدرع، يستجن به؛ أي: وقائمة، يقاتل من ورائه وينقى به.

وأيضاً يحفظون ذمته، فلا يعتدون على أصحاب العهد؛ لأنهم في ذمته، وكذلك المستأمن، الذي له عقد الأمان، فهذا الذي يتطلب الأمان ويدخل بلاد المسلمين، يدخل بإذن، فهذا عقد أمان له، لا يجوز الاعتداء عليه، هؤلاء كانوا من المستأمنين، والنبي ﷺ يقول: «من قتل معاهداً لم ير رائحة الجنة، وإن ريحها توجد من مسيرة أربعين عاماً»^(١).

يقول النبي ﷺ - كما في الحديث الحسن الذي أخرجه أبو داود وغيره -: «ألا من ظلم معاهداً، أو انتقصه، أو كلفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس، فأنا حيجه يوم القيمة»^(٢).

بناءً على هذا الأصل أيضاً: فإن أهل السنة لا يخرجون على الأئمة بمجرد حصول معصية منهم، ولا ينazuونهم الأمر، ولا يكفرونهم إلا بما هو كفر بواح، عندهم فيه من الله برهان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «ولهذا كان من أصول أهل السنة والجماعة: لزوم الجماعة، وترك قتال الأئمة، وترك القتال في الفتنة، وأما أهل الأهواء - كالمعزلة - فيرون القتال للأئمة من أصول دينهم»^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٣٦٦).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٥٢)، وحسنه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (٣٠٦).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢٨/١٢٨).

دعائه منهاج النبوة

فَالْخُرُوجُ أَصْلُ مِنَ الْأُصُولِ عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ وَمَنْ لَفَّ لَفَّهُمْ، وَأَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فَمِنْ أُصُولِهِمْ لُزُومُ الْجَمَاعَةِ، وَتَرْكُ قِتَالِ الْأَئِمَّةِ، وَتَرْكُ الْقِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ.

وَأَهْلُ السُّنَّةِ لَا يُسْلِكُونَ مَا يُؤَدِّي إِلَى تَفْرِيقِ الْجَمَاعَةِ، وَإِلَى إِحْدَاثِ الْفَوْضَىِ، وَمَلِءِ قُلُوبِ النَّاسِ عَلَى وُلَاةِ الْأُمُورِ، فَلَا يَذْكُرُونَهُمْ بِالسُّوءِ عَلَى الْمَنَابِرِ، أَوْ فِي الْمُحَاضَرَاتِ، أَوْ فِي الْجَلْسَاتِ؛ وَمَعَ حُرْمَةِ هَذَا كُلُّهُ - كَمَا مَرَ ذِكْرُ الْأَدِلَّةِ عَلَيْهِ - فَإِنَّهُ إِذَا مَا نُظِرَ إِلَى الْفَائِدَةِ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ يُتَحَصَّلَ عَلَيْهَا مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ مَا هِي؟ لَا تَجِدُ شَيْئًا، لَا يَعُودُ مَنْ يَفْعُلُ ذَلِكَ بِفَائِدَةٍ إِلَّا بِمِلْءِ قَبْصَةٍ مِنْ ذُبَابٍ !!

وَمَعْلُومٌ أَنَّ عَدَمَهَا خَيْرٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا هَبَّاجَ النَّاسَ فِي الْمَسَاجِدِ، وَفِي الْقُرَى، وَفِي النُّجُوعِ، عَلَى حُكَّامِهِمْ، مَاذَا يَصْنَعُ هُؤُلَاءِ الْمَسَاكِينِ؟

تَدْرِي مَاذَا حَدَثَ؟ حَدَثَ مَا تَرَاهُ، مِنْ جَرَاءِ هَذَا الَّذِي أَخْذَ بِهِ الْجِرَبِيُونَ الْمُهَمِّجُونَ فِي خُطْبَهُمْ وَمَجَالِسِهِمْ وَفِي كُتُبِهِمْ وَجَرَائِدِهِمْ، فَقُدِّمَ الْأَنْتِمَاءُ، وَصَارَ عِنْدَنَا جِيلٌ يُبَغْضُ تُرَاثَهُ، وَمَاضِيهِ، وَيُبَغْضُ وَطَنَهُ، وَهُوَ وَطَنُ إِسْلَامِيٌّ، يُؤَذِّنُ فِيهِ بِالصَّلَاةِ، وَتَظَهُرُ فِيهِ كَثِيرٌ مِنْ شَعَائِرِ الدِّينِ.

وَقَدْ عَرَفَ الشَّيْخُ الصَّالِحُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ رَحْمَةُ اللَّهِ دَارَ الإِسْلَامِ فِي مَعْرِضِ تَعْرِيفِهِ لِدَارِ الشَّرِكِ فَقَالَ: «بِلَدُ الشَّرِكِ هُوَ: الَّذِي تُقَامُ فِيهِ شَعَائِرُ الْكُفَرِ وَلَا تُقَامُ فِيهِ شَعَائِرُ الإِسْلَامِ كَالْأَذَانِ وَالصَّلَاةِ جَمَاعَةً، وَالْأَعْيَادِ

والْجُمُعَةِ عَلَى وَجْهِ عَامٍ شَامِلٍ، وَإِنَّمَا قُلْنَا عَلَى وَجْهِ عَامٍ شَامِلٍ؛ لِيُخْرُجَ مَا تُقَامُ فِيهِ هَذِهِ الشَّعَائِرُ -يَعْنِي الْأَذَانَ وَالصَّلَاةَ جَمَاعَةً، وَالْأَعْيَادَ وَالْجُمُعَةَ- عَلَى وَجْهِ مَحْصُورٍ؛ كِبَلَادِ الْكُفَّارِ الَّتِي فِيهَا أَقْلِيَاتٌ مُسْلِمَةٌ فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ بِلَادَ إِسْلَامٍ بِمَا تُقِيمُهُ الْأَقْلِيَاتُ الْمُسْلِمَةُ فِيهَا مِنْ شَعَائِرِ الإِسْلَامِ، أَمَّا بِلَادُ الإِسْلَامِ فَهِيَ الْبِلَادُ الَّتِي تُقَامُ فِيهَا هَذِهِ الشَّعَائِرُ عَلَى وَجْهِ عَامٍ شَامِلٍ».

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ: «إِنَّ بِلَادَ الإِسْلَامِ لَيْسَتْ كَمَا كَانَتْ مِنْ قَبْلُ، وَلَكِنَّهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ هِيَ لَيْسَتْ بِلَادَ كُفَّرٍ، بَلْ هِيَ بِلَادُ إِسْلَامٍ».

وَقَالَ رَحْمَةُ اللَّهِ: «الْأَمْرُ كَمَا ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي بَعْضِ فُصُولِ فَتاوِيهِ: أَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَتْ بِالْجُدْرَانِ، وَإِنَّمَا هِيَ بِالسُّكَّانِ، فَإِذَا كَانَ الْغَالِبُ عَلَى سُكَّانِ الْبَلَدِ وَنِظَامِهِمُ الْإِسْلَامُ فَهِيَ دَارُ إِسْلَامٍ، وَإِنْ كَانُوا قَدْ يُحْكَمُونَ بِنِظَامٍ لَيْسَ إِسْلَامِيًّا صِرْفًا أَوْ مَحْضًا».

وَالَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ بِقُولِهِ: «فِي بَعْضِ فُصُولِ فَتاوِيهِ» هُوَ مَا ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مِنْ قُولِهِ: «وَكَوْنُ الْأَرْضِ دَارُ كُفَّرٍ أَوْ دَارَ إِيمَانٍ أَوْ دَارَ الْفَاسِقِينَ لَيْسَ صِفَةً لَازِمَةً لَهَا، بَلْ هِيَ صِفَةٌ عَارِضَةٌ بِحَسَبِ سُكَّانِهَا».

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «وَالْبِقَاعُ تَغْيِيرٌ أَحْكَامُهَا بِتَغْيِيرٍ أَحْوَالِ أَهْلِهَا، فَقَدْ تَكُونُ الْبُقْعَةُ دَارَ كُفَّرٍ إِذَا كَانَ أَهْلُهَا كُفَّارًا، ثُمَّ تَصِيرُ دَارَ إِسْلَامٍ إِذَا أَسْلَمَ أَهْلُهَا كَمَا كَانَتْ مَكَةُ -شَرَّفَهَا اللَّهُ- فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ دَارَ كُفَّرٍ وَحَرْبٍ».

دعائه منهاج النبوة

وَالشَّيْخُ يُرِيدُ لَا مُجَرَّدَ السُّكْنَى، وَلَكِنْ يَقْصِدُ الْغَلَبَةَ عَلَى الدَّارِ،
وَالإِسْتِحْوَادَ عَلَيْهَا^(١).

قَالَ الشَّيْخُ الْعُثَيمِينُ: «الدِّيَارُ إِلَّا سَلَامٌ حُبُّهَا مِنَ الْإِيمَانِ، وَسَوَاءٌ كَانَ
وَطَنَكَ أَمْ لَا»^(٢).

وَمِمَّا يَتَوَجَّبُ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ الْقَاسِمِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ: «أَنْ يُدَافِعَ الْمُسْلِمُ عَنْ
دَارِ الْإِسْلَامِ الْعَدُوُّ الَّذِي يُحَاوِلُ اغْتِصَابَهَا وَاحْتِلَالَهَا، وَأَنْ يُجَاهِدَ دُونَهَا
بِالْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ احْتِفَاظًا بِمَا لِأَهْلِهَا فِي وَطَنِهِمْ مِنْ إِقَامَةِ شَعَائِرِ دِينِهِمْ
وَعِبَادَةِ رَبِّهِمْ وَتَقْلِيلِهِمْ فِي أَمْلَاكِهِمْ، وَصَوْنِ حَرَمَاتِهِمْ، وَتَصْرِفُهُمْ فِي
مَعَائِشِهِمْ، وَالْقِيَامِ عَلَى تَرْبِيَةِ أَوْلَادِهِمْ وَذُرَيَّاتِهِمْ عَلَى دِينِ رَبِّهِمْ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِمْ.
وَكُلُّ ذَلِكَ يُحَاوِلُ الْعَدُوُّ أَنْ يَحُولَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أُولَئِكَ، فَيَقْضِي عَلَى شَرَفِ

دِينِهِمْ، وَيَمْنَعُ عِبَادَاتِهِمْ، وَيَنْهَى أَمْوَالَهُمْ وَمُقْتَنَياتِهِمْ، وَيَهْتَكُ حَرَمَهُمْ، وَيَمْحُو
تَارِيَخَ مَجْدِهِمْ، وَيُفْنِي لُغَتَهُمْ وَعُلُومَهُمْ فِي رِطَانَتِهِ وَعَوَائِدِهِ، فَكُلُّ ذَلِكَ وَأَكْثُرُ
مِنْهُ مِمَّا يَنْوِيهُ الْعَدُوُّ الْغَاصِبُ لِلْوَطَنِ تِلْقَاءَ أَهْلِهِ.

وَلِذَا وَجَبَ الْجِهَادُ دُونَهُ لِوَجْهِ اللَّهِ وَفِي سَبِيلِهِ^(٣).

وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ رَحْمَةُ اللَّهِ: «الْوَطَنُ يُحِبُّ إِنْ كَانَ إِسْلَامِيًّا، وَعَلَى

(١) راجع في ذلك: «حب الوطن الإسلامي من الإيمان» (ص ٢٣ وما بعدها).

(٢) «شرح رياض الصالحين» للعثيمين (٥ / ٣٣٠).

(٣) «جامع الآداب في أخلاق الأنجب» للقاسمي (ص ١٣٢).

الإِنْسَانِ أَنْ يُشَجَّعَ عَلَى الْخَيْرِ فِي وَطَنِهِ، وَعَلَى بَقَائِهِ إِسْلَامِيًّا، وَأَنْ يَسْعَى لِإِسْتِقْرَارِ أَوْضَاعِهِ، وَأَهْلِهِ، وَهَذَا هُوَ الْوَاجِبُ عَلَى كُلِّ الْمُسْلِمِينَ»^(١).

يَنْبَغِي أَنْ نَجْتَهَدَ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ بِالْحِكْمَةِ وَالْمُوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، حَتَّى يُزَادَ الْخَيْرُ وَحَتَّى يَقْلُلَ الشَّرُّ، وَحَتَّى يَأْدَنَ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَنَا بِالتَّغْيِيرِ كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا يُقَوِّمُ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا يَأْنَسُهُمْ﴾ [الرعد: ١١].

لَقَدْ أَفْرَزَتْ تِلْكَ الْعَوَامِلُ الَّتِي أَسَّسَهَا الْحِزْبُيُونَ الْمُهَاجِرُونَ جِيلًا عَجِيبًا لَا يَتَسْمِي لِشَيْءٍ، لَا يَتَسْمِي لِدِينٍ، وَلَا يَتَسْمِي لِأَرْضٍ، وَلَا يَتَسْمِي لِقِيمَةٍ، إِنَّهُ جِيلٌ هَرِيلٌ مَرِيضٌ، لَا يَتَمَسَّكُ بِقِيمِ الدِّينِ، وَلَا يَتَمَسَّكُ بِالْمَوْرُوثِ حَتَّى مِنَ الْعَادَاتِ وَالْتَّقَالِيدِ!! وَلَا يَحْرِصُ عَلَى أَرْضٍ، وَلَا عَرْضٍ، وَلَا وَطَنٍ، وَلَا شَيْءٍ، إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ.

وَكُلُّ ذِلْكَ بِسَبَبِ التَّهْيِيجِ، حَتَّى كَانُوكُمْ يَعِيشُونَ فِي دِيَارِ الْأَعْدَاءِ تَحْتَ نَيرِ^(٢) الْاِحْتِلَالِ، فَشِعَارُهُمْ: «لَا بُدَّ مِنَ الْخَلَاصِ»، سُبْحَانَ اللَّهِ!

كَيْفَ؟!!!

بِإِحْدَادِ الْفَوْضَى؟!

بِتَضْيِيعِ الْأَوْطَانِ؟!

(١) «مجموع الفتاوى والمقالات» (٩/ ٣١٧).

(٢) النَّيْرُ: الْخَشْبُ الْمُعْتَرَضَةُ فَوْقَ عُنْقِ الثُّورِ أَوْ عُنْقِي الثَّوَرَيْنِ الْمَقْرُونَ لِحَرْ الْمُحَرَّاثِ أَوْ غَيْرِهِ.

وَالْمَقْصُودُ: تَحْتَ قَهْرِهِ وَجَبْرُوْتِهِ وَظُلْمِهِ وَسَطْوَتِهِ.

إِنَّهَا الْفِتْنَةُ، وَقَدْ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مِنَهَاجِ السُّنَّةِ» (٤/٥٤٧): «فَلَا بُدَّ مِنْ عِلْمٍ بِالْحَقِّ، وَقُدْرَةٍ لَهُ، وَقُدْرَةٍ عَلَيْهِ، وَالْفِتْنَةُ تُضَادُ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهَا تَمْنَعُ مَعْرِفَةَ الْحَقِّ أَوْ قَصْدَهُ أَوْ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، فَيَكُونُ فِيهَا مِنَ الشُّبُهَاتِ مَا يُلْبِسُ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ، حَتَّى لَا يَتَمَيَّزَ لِكَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ أَوْ أَكْثَرِهِمْ، وَيَكُونُ فِيهَا مِنَ الْأَهْوَاءِ وَالشَّهْوَاتِ مَا يَمْنَعُ قَصْدَ الْحَقِّ وَإِرَادَتِهِ، وَيَكُونُ فِيهَا مِنْ ظُهُورِ قُوَّةِ الشَّرِّ مَا يُضَعِّفُ الْقُدْرَةَ عَلَى الْخَيْرِ».

نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُرْدِنَا جَمِيعًا إِلَى الْحَقِّ رَدًّا جَمِيلًا.

وَالَّذِينَ يُزَيِّنُونَ الْخُرُوجَ عَلَى الْأَئِمَّةِ، وَيَدْعُونَ إِلَيْهِ هُمْ وَالْخَارِجُونَ فِي مَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ، بَلْ جَعَلُوهُمُ الْعُلَمَاءِ الرَّبَّانِيُّونَ أَخْبَثَ الْخَوَارِجِ وَأَنْكَدُوهُمْ، كَمَا رَوَى أَبُو دَاؤُدَ فِي مَسَائِلِ أَحْمَدَ (ص ٢٧١)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ رَحْمَنَ اللَّهُ أَنَّهُ قَالَ: «قَعْدُ الْخَوَارِجِ أَخْبَثُ الْخَوَارِجِ». وَالقَعْدُ: جَمْعُ قَاعِدٍ.

وَهُؤُلَاءِ الْمُحَرَّضُونَ عَلَى الْخُرُوجِ خَوَارِجٌ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجُوا يَوْمًا، وَالنَّاسُ لَا يَخْرُجُونَ عَلَى وَلَاءِ أُمُورِهِمْ إِلَّا بِتَحْرِيصٍ مِنْ دُعَائِهِمْ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحْمَنَ اللَّهُ: «الْقَعْدُ مِنَ الْخَوَارِجِ كَانُوا لَا يُرَوُنَ بِالْحَرْبِ، بَلْ يُنْكِرُونَ عَلَى أُمَّرَاءِ الْجَوْرِ حَسْبَ الطَّاقَةِ، وَيَدْعُونَ إِلَى رَأِيهِمْ، وَيُزَيِّنُونَ مَعَ ذَلِكَ الْخُرُوجَ وَيُحَسِّنُونَهُ»^(١).

(١) «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» (٨/١١٤).

وَقَالَ رَحْمَةُ اللَّهِ وَهُوَ يَعْدُ فِرَقَ الْخَوَارِجِ : «وَالْقَعْدِيَّةُ: الَّذِينَ يُزِيْنُونَ الْخُروجَ عَلَى الْأَئِمَّةِ، وَلَا يُبَاشِرُونَ ذَلِكَ»^(١).

فَالَّذِينَ يُهِيْجُونَ النَّاسَ عَلَى حُكَّامِهِمْ، وَيَزَرُّونَ الْأَحْقَادَ فِي قُلُوبِهِمْ عَلَى وُلَاةِ أُمُورِهِمْ، وَيُصْدِرُونَ الْفَتاوَى بِاسْتِحْلَالٍ مَا حَرَّمَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ بِاسْمٍ تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ، هُمُ الْخَوَارِجُ الْقَعْدَةُ، وَهُمْ أَخْبَثُ فِرَقَ الْخَوَارِجِ.

أَيْضًا: إِذَا كَانَ إِنْسَانٌ يَتَكَلَّمُ فِي هَؤُلَاءِ الْحُكَّامِ عَلَى الْمَنَابِرِ، وَيَتَكَلَّمُ فِي الْاجْتِمَاعَاتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، هَلْ يَكُونُ هَذَا نُصْحًا لِلْحَاكِمِ؟!

يَعْنِي إِذَا احْتَجَ مُحْتَجٌ وَقَالَ قَائِلٌ: «هِيَ كَلِمَةُ حَقٌّ عِنْدَ سُلْطَانِ جَائِرٍ»، وَيَقُولُ كَلِمَةً حَقَّهُ: فِي زُقَاقٍ، عَلَى مِنْبَرٍ، بِزَاوِيَّةٍ، بِقَرْيَةٍ، فَإِذَا سَمِعَ حِسَّا طَارَ، وَيَقْمُصُ كَمَا يَقْمُصُ^(٢) الْحِمَارُ !!

قِيلَ: يَا هَذَا: «عِنْدَ سُلْطَانِ جَائِرٍ»، فَأَيْنَ الْعِنْدِيَّةُ؟!

وَالْجَوَابُ: لَا عِنْدِيَّةُ، وَإِنَّمَا هُوَ الْعِنَادُ فَقَطُّ !

وَقَدْ ذَكَرَ هِلَالُ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ، عَنِ ابْنِ عُكَيْمٍ، قَالَ: «لَا أُعِينُ عَلَى دَمِ خَلِيفَةٍ أَبَدًا بَعْدَ عُثْمَانَ، فَقِيلَ لَهُ: يَا أَبَا مَعْبُدًا! أَوَأَعْنَتَ عَلَى دَمِهِ؟!

(١) «هدي الساري» (ص ٤٨٣).

(٢) يُقالُ: قَمَصَتِ الدَّابَّةُ قَمَصًا وَقِمَاصًا: نَفَرَتْ وَضَرَبَتْ بِرِجْلِيهَا، وَعَدَتْ فِي مَرِحٍ وَنَشَاطٍ. وَفُلَانُ: قَلَقَ فِي نُفُورٍ، وَالبَّحْرُ بِالسَّفَنَيْةِ: حَرَّكَهَا مَوْجَةً. [المعجم الوسيط (٧٥٩ / ٢)].

قَالَ: إِنِّي أَعْذُّ ذِكْرَ مَسَاوِيهِ عَوْنَأَ عَلَى دَمِهِ^(١).

هَذَا مَعَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُكَيْمٍ كَمَا قَالَ الذَّهَبِيُّ: قِيلَ: لَهُ صُحْبَةٌ، وَقَدْ أَسْلَمَ بِلَا رَيْبٍ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَصَلَّى خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، وَقَالَ: بَأَيَّعْتُ عُمَرَ بْنِ دِيَّاً هَذِهِ^(٢).

وَهُوَ يَعْدُ الْكَلَامَ بِذِكْرِ الْعُيُوبِ إِعَانَةً عَلَى إِرَاقَةِ الدَّمِ الْحَرَامِ.

فَالْكَلَامُ يَجْرُّ إِلَى هَذَا الشَّرِّ.

وَأَكْثُرُ النَّاسِ لَا يُبَالُونَ حِينَ يَتَكَلَّمُونَ، وَلَا يَدْرُونَ أَنَّهُمْ يُصَدِّقُونَ أَنفُسَهُمْ إِذَا اتَّشَرَ كَلَامُهُمْ.

كَبَعْضِ الطُّفَيْلِيِّينَ؛ كَانَ «الْعِيَالُ» يَسِيرُونَ خَلْفَهُ، يَتَبَعُونَهُ وَيَصَافِقُونَ، فَاقْتَرَى لَهُمْ فِرِيَةً، قَالَ: إِنَّ دَارَ أَبِي فُلَانٍ فِي أَقْصَى الْقَرْيَةِ فِيهَا الطَّعَامُ مَبْذُولٌ أَكْوَاماً أَكْوَاماً، أَسْرِعُوا، فَجَرَى الْعِيَالُ، فَكَانَ النَّاسُ إِذَا مَرَّ بِهِمْ هَؤُلَاءِ، يَقُولُونَ: مَا شَاءُوكُمْ؟ يَقُولُونَ: الدَّارُ الَّتِي بَطَرَفَ الْقَرْيَةَ لِأَبِي فُلَانٍ فِيهَا الطَّعَامُ مَبْذُولٌ أَكْوَاماً أَكْوَاماً، فَيَحْرِي مَنْ يَسْمَعُ.

فَلَمَّا وَجَدَ أَكْثَرَ النَّاسِ يَجْرُونَ جَرَى أَيْضًا، فَقَالُوا: وَلَكِنْ أَنْتَ افْتَرَيْتَ ذَلِكَ!! فَقَالَ: وَمَا يُدِرِّينِي لَعَلَّهُ حَقُّ!!

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤٧/١٢)، وابن سعد في «الطبقات» (٦/١١٥)، والخطيب في «المتفق والمفترق» (٣/١٨٧٦)، بإسناد صحيح.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٣/٥١٢).

فَلَا تَفْتَحْ بَابَ فِتْنَةٍ، وَلَا تَكُنْ بَاعِثًا لِشَرٍّ.

أَخْرَجَ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ قَالَ: «حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَشْرَجُ بْنُ نُبَاتَةَ الْعَبَسِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ جُمَهَانَ قَالَ: أَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى وَهُوَ مَحْجُوبُ الْبَصَرِ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، قَالَ لِي: مَنْ أَنْتَ؟ فَقُلْتُ: أَنَا سَعِيدُ، قَالَ: فَمَا فَعَلَ وَالدِّكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: قُتْلَتُهُ الْأَزَارِقَةُ، قَالَ: لَعْنَ اللَّهِ الْأَزَارِقَةَ، لَعْنَ اللَّهِ الْأَزَارِقَةَ^(١)، قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُمْ كِلَابُ النَّارِ، قَالَ: قُلْتُ: الْأَزَارِقَةُ وَحْدَهُمْ أَمِ الْخَوَارِجُ كُلُّهُمْ؟ قَالَ: بَلِ الْخَوَارِجُ كُلُّهُمْ، قَالَ: قُلْتُ: فَإِنَّ السُّلْطَانَ يَظْلِمُ النَّاسَ وَيَفْعُلُ بِهِمْ^(٢)، قَالَ: فَتَنَاهُ يَدِي فَغَمَرَهَا بِيَدِهِ غَمْزَةً شَدِيدَةً، ثُمَّ قَالَ: وَيْحَكَ! عَلَيْكَ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ، عَلَيْكَ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ، إِنْ كَانَ السُّلْطَانُ يَسْمَعُ مِنْكَ فَاقْتُلْهُ فِي بَيْتِهِ فَأَخْبِرْهُ بِمَا تَعْلَمُ، فَإِنْ قَبَلَ مِنْكَ وَإِلَّا فَدَعْهُ فَإِنَّكَ لَسْتَ بِأَعْلَمَ مِنْهُ^(٣).

وَمَا يَقُولُ مِنْ وُلَاةِ الْأُمُورِ مِنَ الْمَعَاصِي، وَالْمُخَالَفَاتِ الَّتِي تُوجِبُ الْكُفْرَ وَالْخُرُوجَ مِنَ الْإِسْلَامِ، فَالْوَاجِبُ فِيهَا:

«مُنَاصَحَتُهُمْ عَلَى الْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ بِرِفْقٍ، وَاتِّبَاعُ مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ مِنْ عَدَمِ التَّشْنِيعِ عَلَيْهِمْ فِي الْمَجَالِسِ، وَمَجَامِعِ النَّاسِ، وَاعْتِقادُ أَنَّ

(١) هُمْ طَائِفَةٌ مِنَ الْخَوَارِجِ أَتَيْتُهُمْ بِنَافِعِ بْنِ الْأَزْرِ صَاحِبِ الْمَسَائِلِ الْمَسْهُورَةِ لِابْنِ عَبَّاسٍ هَذِهِ عَنْهُمْ.

(٢) يَعْنِي: هُؤُلَاءِ يَخْرُجُونَ بِسَبَبِ جَوْرِ الْحُكَمَاءِ وَالْوُلَاةِ.

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٨٩٢٣)، وَحَسَنَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «ظِلَالِ الْجَنَّةِ» (٥٠٥).

دعائه منهاج النبوة

ذَلِكَ مِنْ إِنْكَارِ الْمُنْكِرِ الْوَاجِبِ إِنْكَارُهُ عَلَى الْعِبَادِ، غَلَطُ فَاحِشُ، وَجَهْلُ ظَاهِرُ، لَا يَعْلَمُ صَاحِبُهُ مَا يَتَرَّبُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَفَاسِدِ الْعَظَامِ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا، كَمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ نُورَ اللَّهُ قَلْبُهُ، وَعَرَفَ طَرِيقَةَ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَأَئِمَّةِ الدِّينِ^(١).

وَمِنْ تَطْبِيقَاتِ السَّلَفِ فِي ذَلِكَ الْأَصْلِ: مَا كَانَ مِنْ صَنْيَعِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ حَلِيلِهِ، فَقَدْ رَوَى الشَّيْخَانِ مِنْ طَرِيقِ شَقِيقٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: «قِيلَ لَهُ: أَلَا تَدْخُلُ عَلَى عُثْمَانَ فَتُكَلِّمُهُ؟

فَقَالَ: أَتَرُونَ أَنِّي لَا أُكَلِّمُهُ إِلَّا أُسْمِعُكُمْ؟

وَاللَّهُ، لَقَدْ كَلَمْتُهُ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ، مَا دُونَ أَنْ أَفْتَحَ أَمْرًا لَا أُحِبُّ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ فَتَحَهُ^(٢).

قال الحافظ في الفتح (١٣ / ٥٢): «مرادُ أُسَامَةَ أَنَّهُ لَا يَفْتَحُ بَابَ الْمُجَاهَرَةِ بِالنَّكِيرِ عَلَى الْإِمَامِ؛ لِمَا يُخْشَى مِنْ عَاقِبَةِ ذَلِكَ، بَلْ يَتَلَطَّفُ بِهِ، وَيَنْصُحُهُ سِرًّا، فَذَلِكَ أَجْدَرُ بِالْقُبُولِ».

قال الإمام الشوكاني رحمه الله: «ولكيه ينبغي لمن ظهر له غلط الإمام في بعض المسائل أن ينصحه، ولا يظهر الشناعة عليه على رءوس الأشهاد، بل كما ورد في الحديث أنه يأخذ بيده، ويخلو به، ويبدل له التصيحة، ولا يذل

(١) «نصيحة مهمة في ثلاثة قضايا»، لعلماء نجد الأعلام، جمع ابن برجس (ص ٤٧).

(٢) البخاري (٣٢٦٧)، ومسلم (٢٩٨٩).

سُلْطَانَ اللَّهِ، وَقَدْ قَدَّمَا فِي أَوَّلِ كِتَابٍ «السَّيِّرِ» أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْخُروُجُ عَلَى
الْأَئِمَّةِ وَإِنْ بَلَغُوا فِي الظُّلْمِ أَيَّ مَبْلَغٍ مَا أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَلَمْ يَظْهُرْ مِنْهُمُ الْكُفُّرُ
الْبَوَاحُ...»^(١).

وَقَالَ ابْنُ النَّحَاسِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «تَنْبِيهِ الْغَافِلِينَ» (ص ٦٤): «وَيَخْتَارُ
الْكَلَامَ مَعَ السُّلْطَانِ فِي الْخَلْوَةِ عَلَى الْكَلَامِ مَعَهُ عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ، بَلْ يَوْدُ
لَوْ كَلَمَهُ سِرًّا، وَنَصَحَّهُ خُفْيَةً مِنْ غَيْرِ ثَالِثٍ لَهُمَا».

وَقَالَ ابْنُ عُثِيمِينَ رَحْمَةُ اللَّهِ: «فَإِنَّ اللَّهَ فِي فَهِمِ مَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي
الْتَّعَامُلِ مَعَ السُّلْطَانِ، وَأَلَا يُتَخَذَ مِنْ أَخْطَاءِ السُّلْطَانِ سَبِيلًا لِإِثَارَةِ النَّاسِ وَإِلَى
تَفْسِيرِ الْقُلُوبِ عَنْ وُلَاةِ الْأُمُورِ، فَهَذَا عَيْنُ الْمَفْسَدَةِ، وَأَحَدُ الْأُسُسِ التَّيْ
تَحْصُلُ بِهَا الْفِتْنَةُ بَيْنَ النَّاسِ».

كَمَا أَنَّ مَلْءَ الْقُلُوبِ عَلَى وُلَاةِ الْأُمُورِ يُحْدِثُ الشَّرَّ وَالْفِتْنَةَ وَالْفَوْضَى،
وَكَذَا مَلْءُ الْقُلُوبِ عَلَى الْعُلَمَاءِ يُحْدِثُ التَّقْلِيلَ مِنْ شَأنِ الْعُلَمَاءِ، وَبِالْتَّالِي
التَّقْلِيلُ مِنَ الشَّرِيعَةِ الَّتِي يَحْمِلُونَهَا.

فَإِذَا حَاوَلَ أَحَدٌ أَنْ يُقْلِلَ مِنْ هَيْبَةِ الْعُلَمَاءِ، وَهَيْبَةِ وُلَاةِ الْأُمُورِ ضَاعَ الشَّرْعُ
وَالْأَمْنُ؛ لِأَنَّ النَّاسَ إِنْ تَكَلَّمَ الْعُلَمَاءُ لَمْ يَتَقْوُا بِكَلَامِهِمْ، وَإِنْ تَكَلَّمَ الْأُمَرَاءُ
تَمَرَّدُوا عَلَى كَلَامِهِمْ، وَحَصَلَ الشَّرُّ وَالْفَسَادُ.

(١) «السَّيِّرُ» لِلشُوكَانِي (٤/٥٢٧).

دعائه منهاج النبوة

فَالْوَاجِبُ أَنْ نَنْظُرَ مَاذَا سَلَكَ السَّلَفُ تِجَاهَ ذُوي السُّلْطَانِ، وَأَنْ يَضْبِطَ الْإِنْسَانُ نَفْسَهُ، وَأَنْ يَعْرِفَ الْعَوَاقِبَ.

وَلِيُعْلَمْ أَنَّ مَنْ يُثُورُ إِنَّمَا يَخْدُمُ أَعْدَاءَ الْإِسْلَامِ، فَلَيَسْتِ الْعِبْرَةُ بِالثُّورَةِ وَلَا بِالْإِنْفَعَالِ، بَلِ الْعِبْرَةُ بِالْحِكْمَةِ، وَلَسْتُ أُرِيدُ بِالْحِكْمَةِ السُّكُوتَ عَلَى الْخَطَا، بَلْ مُعَالَجَةُ الْخَطَا لِنُصْلِحَ الْأَوْضَاعَ لَا لِيُغَيِّرَ الْأَوْضَاعَ، فَالنَّاصِحُ هُوَ الَّذِي يَتَكَلَّمُ لِيُصْلِحَ الْأَوْضَاعَ، لَا لِيُغَيِّرَهَا»^(١).

فَهَذِهِ جُمْلَةٌ مِنْ هَدْيِ السَّلَفِ فِي مُنَاصِحَةِ السُّلْطَانِ، وَهِيَ كَالْأُصُولِ فِي هَذِهِ الْبَابَيْهِ، وَمَا وَرَاءَهَا فَشُرُوحٌ لَهَا وَفُرُوعٌ عَنْهَا.

وَيَجْمَعُ مَا مَرَّ حَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ رِوَايَةِ عِيَاضِ بْنِ غُنْمٍ رضي الله عنه: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْصَحَ لِسُلْطَانٍ بِأَمْرٍ، فَلَا يُبِدِ لَهُ عَلَانِيَةً، وَلَكِنْ لِيَأْخُذْ بِيَدِهِ فَيَخْلُو بِهِ، فَإِنْ قَبِيلَ مِنْهُ، فَذَاكَ، وَإِلَّا كَانَ قَدْ أَدَى الَّذِي عَلَيْهِ»^(٢).

وَمِنْ صُورِ مُفَارَقَةِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَالْخُرُوجِ عَلَى الْحُكَمَاءِ وَالْوَلَاءِ: الْاجْتِمَاعَاتُ السِّرِّيَّةُ، وَهِيَ مُخَالَفَةٌ صَارِخَةٌ لِمُنَهَاجِ النُّبُوَّةِ، وَسَبِيلُ الْمُؤْمِنِينَ. وَدَعْوَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ ظَاهِرَةٌ لِلنَّاسِ جَمِيعًا، لَا سِرِّيَّةٌ فِيهَا وَلَا تَخْصِيصٌ.

(١) «حقوق الراعي والرعية» (ص ٢٩).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسندي» (١٥٣٣)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٠٩٦)، وصححه الألباني في «ظلال الجنّة».

بَوْبَ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ فِي «صَحِيحِهِ»، فِي كِتَابِ «الْعِلْمِ»، بَابُ: كَيْفَ يُقْبَضُ الْعِلْمُ، وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ الْعَزِيزِ إِلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ حَزْمٍ: «انظُرْ مَا كَانَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَكْتُبْهُ، فَإِنِّي خِفْتُ دُرُوسَ الْعِلْمِ، وَذَهَابَ الْعُلَمَاءِ، وَلَا تَقْبَلْ إِلَّا حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلِتُفْتَشُوا عِلْمَهُ، وَلِتَجْلِسُوا حَتَّى يُعَلَّمَ مَنْ لَا يَعْلَمُ، فَإِنَّ الْعِلْمَ لَا يَهْلِكُ حَتَّى يَكُونَ سِرًّا»^(١).

دُرُوسُ الْعِلْمِ: ذَهَابُهُ وَضَيَا عُهُ.

وَلِتُفْتَشُوا: مِنَ الْإِفْشَاءِ، وَهُوَ الْإِشَاعَةُ.

لَا يَهْلِكُ: لَا يَضِيعُ.

سِرًّا: مَكْتُومًا.

وَقَدْ ذَكَرَ الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتَ قَوْمًا يَتَنَاجَوْنَ فِي دِينِهِمْ بِشَيْءٍ دُونَ الْعَامَّةِ؛ فَاعْلَمْ أَنَّهُمْ عَلَى تَأْسِيسِ ضَلَالٍ»^(٢).
وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ الْعَدَوِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «بَلَغَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَنَّ نَاسًا يَجْتَمِعُونَ فِي بَيْتِ فَاطِمَةَ، فَأَتَاهَا، فَقَالَ: يَا بَنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَا كَانَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ أَحَبَّ إِلَيْنَا مِنْ أَيِّكِ، وَلَا بَعْدَ أَيِّكِ أَحَبَّ إِلَيْنَا مِنْكِ». وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ هَؤُلَاءِ النَّفَرَ يَجْتَمِعُونَ عِنْدَكَ، وَأَيْمُ اللَّهِ لَئِنْ بَلَغْنِي ذَلِكَ،

(١) صحيح البخاري (٤٩/١).

(٢) «الزهد» لأحمد (ص ٤٨)، «سنن الدارمي» (١/٨٨/٣٠٧)، واللالكائي (١/١٣٥).

لأحرقَنَ عَلَيْهِمُ الْبَيْتَ.

فَلَمَّا جَاءُوا فَاطِمَةَ، قَالَتْ: إِنَّ ابْنَ الْخَطَابِ قَالَ كَذَا وَكَذَا، فَإِنَّهُ فَاعِلٌ
ذَلِكَ، فَتَفَرَّقُوا حِينَ بُو يَعْ لَأْبِي بَكْرٍ (بنبيه)^(١).

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ حَفَظَهُ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ:
يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْ صِنِي؟

قَالَ: «أَعْبُدِ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَأَقِمِ الصَّلَاةَ، وَآتِ الزَّكَاةَ، وَصُمِّ
رَمَضَانَ، وَحَجَّ الْبَيْتَ وَاعْتَمَرَ، وَاسْمَعْ وَأَطِعْ، وَعَلَيْكَ بِالْعَلَانِيَةِ وَإِيَّاكَ
وَالسَّرَّ»^(٢).

وَأَهْلُ السُّنَّةِ لَا يَكْتُمُونَ مَا هُمْ عَلَيْهِ؛ كَلِمَتُهُمْ ظَاهِرَةٌ، وَمَذَهَبُهُمْ مَشْهُورٌ،
وَالْعَاقِبَةُ لَهُمْ، وَأَمَّا أَهْلُ الْبِدْعَةِ وَالْفُرْقَةِ، فَهُمُ الْمُظْهَرُونَ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ مِنْ قَبْلُ،
وَلَا مُسْتَنِدٌ لَهُمْ؛ وَلِهَذَا اسْتَرُوا بِيَدِ عَتَّهُمْ.

وَالاجْتِمَاعَاتُ السُّرِّيَّةُ، وَالسَّمْعُ وَالطَّاعَةُ، وَالإِمَارَةُ، وَالبَيْعَةُ، وَالجَمَاعَاتُ
وَالْفِرَقُ، كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَصْلٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ التَّكْفِيرُ بِلَا مُوْجِبٍ.

وَهُؤُلَاءِ الضُّلَالُ مُرْتَبُونَ عَلَى التَّكْفِيرِ سُغُورَ الزَّمَانِ مِنَ الْإِمَامِ سُغُورًا

(١) ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٤/٥٦٧)، وابن أبي عاصم في «المذكّر والتذكير والذكر»، (ص ٩١).

(٢) ابن أبي عاصم في «السنة» (١٠٧٠)، وانظر: «ظلال الجنة» (٢/٢٥٥).

معنوياً، وتنتقل السلطة تبعاً لذلك الشعور إلى هؤلاء الخارجين، ومن بايُوهم في المدن والقرى والحواري، وهؤلاء صناع الفتنة، ومثيرو الفوضى والفساد في البلاد والعباد.

هذا هو الأصل الثاني من أصول أهل السنة، الذين يتبعون النبي ﷺ ظاهراً وباطناً.



مِنْهَاجُ الْبُشْرَى

www.menhag-un.com

الأصل الثالث: الحذر من البدع والمبتدئين

قال النبي ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّهَا ضَلَالٌ، فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَعَلَيْهِ بُسْتَيٌ وَسُنَّةُ الْخُلُفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ».

الرَّدُّ عَلَى الْمُخَالِفِ، وَالتَّحْذِيرُ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ، أَصْلُ مِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: «وَمِثْلُ أَئِمَّةِ الْبِدَعِ مِنْ أَهْلِ الْمَقَالَاتِ الْمُخَالِفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، أَوِ الْعِبَادَاتِ الْمُخَالِفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ فَإِنَّ بَيَانَ حَالِهِمْ وَتَحْذِيرَ الْأُمَّةِ مِنْهُمْ وَاجِبٌ بِاِتْفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، حَتَّى قِيلَ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: الرَّجُلُ يَصُومُ، وَيُصَلِّي، وَيَعْتَكِفُ، أَحَبُّ إِلَيْكُ، أَوْ يَتَكَلَّمُ فِي أَهْلِ الْبِدَعِ؟

فَقَالَ: إِذَا صَامَ وَصَلَّى وَاعْتَكَفَ، فَإِنَّمَا هُوَ لِنَفْسِهِ، وَإِذَا تَكَلَّمَ فِي أَهْلِ الْبِدَعِ، فَإِنَّمَا هُوَ لِلْمُسْلِمِينَ، هَذَا أَفْضَلُ.

فَبَيْنَ أَنَّ نَفْعَ هَذَا عَامٌ لِلْمُسْلِمِينَ فِي دِينِهِمْ، مِنْ جِنْسِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللهِ؛ إِذْ تَطْهِيرُ سَبِيلِ اللهِ وَدِينِهِ وَمِنْهَا جِهَ وَشَرِيعَتِهِ، وَدَفْعُ بَغْيِ هَؤُلَاءِ وَعُدُوِّهِمْ عَلَى ذَلِكَ، وَاجِبٌ عَلَى الْكِفَايَةِ بِاِتْفَاقِ الْمُسْلِمِينَ؛ وَلَوْلَا مَنْ

يُقيِّمُهُ اللَّهُ لِدَفْعِ ضَرَرٍ هُؤُلَاءِ لَفَسَدِ الدِّينِ، وَكَانَ فَسَادُهُ أَعْظَمَ مِنْ فَسَادِ اسْتِيَالَاءِ الْعَدُوِّ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ، فَإِنَّ هُؤُلَاءِ إِذَا اسْتَوْلَوْا لَمْ يُفْسِدُوا الْقُلُوبَ وَمَا فِيهَا مِنَ الدِّينِ إِلَّا تَبَعًا، وَأَمَّا أُولَئِكَ فَهُمْ يُفْسِدُونَ الْقُلُوبَ ابْتِدَاءً»^(١).

وَقَالَ فِي الْمَعْنَى ذَاتِهِ، مُبَيِّنًا أَهْمَ شَرْطِ فِي الرَّدِّ عَلَى الْمُخَالِفِينَ:

«وَإِذَا كَانَ [الرَّجُلُ] مُبِتَدِعًا يَدْعُو إِلَى عَقَائِدٍ تُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَيُخَافُ أَنْ يُضْلِلَ النَّاسَ بِذَلِكَ، بَيْنَ أَمْرِهِ لِلنَّاسِ لِيَتَقُوا ضَلَالَهُ، وَيَعْلَمُوا حَالَهُ.

وَهَذَا كُلُّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْهِ النُّصْحِ، وَابْتِغَاءِ وَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى، لَا لِهَوَى الشَّخْصِ مَعَ الإِنْسَانِ، مِثْلَ أَنْ تَكُونَ بَيْنُهُمَا عَدَاوَةٌ دُنْيَوِيَّةٌ، أَوْ تَحَاسُدٌ، أَوْ تَبَاغُضٌ، أَوْ تَنَازُعٌ عَلَى الرِّئَاشَةِ فَيَكْتَلُ بِمَسَاوِيهِ مُظْهِرًا لِلنُّصْحِ، وَقَصْدُهُ فِي الْبَاطِنِ الغَضْ مِنَ الشَّخْصِ، وَاسْتِيَافُهُ مِنْهُ، فَهَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ»^(٢).

وَقَالَ أَبُو عُثْمَانَ الصَّابُونِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ، فِي بَيَانِ عَلَامَاتِ أَهْلِ السُّنَّةِ:

«وَيُبَيِّضُونَ أَهْلَ الْبِدَعِ، الَّذِينَ أَحْدَثُوا فِي الدِّينِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَلَا يُحِبُّونَهُمْ، وَلَا يَصْحَّبُونَهُمْ، وَلَا يَسْمَعُونَ كَلَامَهُمْ، وَلَا يُجَادِلُونَهُمْ فِي الدِّينِ، وَلَا يُنَاظِرُونَهُمْ، وَيَرَوْنَ صَوْنَ آذَانِهِمْ عَنْ سَمَاعِ أَبَا طِيلِهِمُ الَّتِي إِذَا مَرَّتْ بِالآذَانِ، وَقَرَّتْ فِي الْقُلُوبِ ضَرَّتْ، وَجَرَّتْ إِلَيْهَا مِنَ الْوَسَاوِسِ وَالْخَطَرَاتِ

(١) «مِجمُوعُ الْفَتاوَىٰ» (٢٣١ / ٢٨).

(٢) «مِجمُوعُ الْفَتاوَىٰ» (٢٢١ / ٢٨).

دعائنا منهج النبوة

الفَاسِدَةِ مَا جَرَّتْ، وَفِيهِ أَنْزَلَ اللَّهُ عَجَلَ قَوْلَهُ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخْوُضُونَ فِي هَـٰءِ اِيَّنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخْوُضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأنعام: ٦٨] ^(١).

وَذَكَرَ رَحْمَةُ اللَّهِ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «وَاتَّفَقُوا عَلَى القَوْلِ بِقَهْرِ أَهْلِ الْبِدَعِ، وَإِذْلَالِهِمْ وَإِخْرَاهِهِمْ، وَإِبْعَادِهِمْ وَإِقْصَاصِهِمْ، وَالتبَاعُدُ مِنْهُمْ، وَمِنْ مُصَاحَّبَتِهِمْ وَمُعاشَرَتِهِمْ، وَالتَّقْرِبُ إِلَى اللَّهِ عَجَلَ بِمُجَانِبَتِهِمْ وَمُهَاجَرَتِهِمْ» ^(٢).

وَشَعَارُ أَهْلِ السُّنَّةِ: اتَّبَاعُهُمْ لِلسَّلَفِ الصَّالِحِ، وَتَرْكُهُمْ كُلَّ مَا هُوَ مُبْتَدَعٌ مُحَدَّثٌ.

قَالَ الأَصْبَهَانِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ: «وَعَلَى الْمَرِءِ مَحَبَّةُ أَهْلِ السُّنَّةِ، أَيَّ مَوْضِعٍ كَانُوا، رَجَاءً مَحَبَّةِ اللَّهِ لَهُ.

وَعَلَيْهِ بُغْضُ أَهْلِ الْبِدَعِ، أَيَّ مَوْضِعٍ كَانُوا؛ حَتَّى يَكُونَ مِنْ أَحَبَّ فِي اللَّهِ، وَأَبْعَضَ فِي اللَّهِ.

وَلِمَحَبَّةِ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَامَةُ، وَلِبُغْضِ أَهْلِ الْبِدَعِ عَلَامَةُ، فَإِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يَذُكُّرُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ، وَسُفْيَانَ بْنَ سَعِيدَ التَّوْرِيَّ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَمِّرِو الْأَوْزَاعِيَّ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ، وَمُحَمَّدَ بْنَ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيَّ، وَالْأَئِمَّةَ الْمَرِضِيَّينَ: بِخَيْرٍ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ.

(١) «عقيدة السلف» (ص ٢٩٩).

(٢) «عقيدة السلف» (ص ٣١٥).

وإِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يُخَاصِمُ فِي دِينِ اللَّهِ، وَيُجَادِلُ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَإِذَا قِيلَ لَهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: حَسِبْنَا كِتَابَ اللَّهِ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ صَاحِبُ بِدْعَةٍ، وَإِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ إِذَا قِيلَ لَهُ: لَمْ لَا تَكْتُبِ الْحَدِيثَ؟ يَقُولُ: الْعَقْلُ أَوْلَى. فَاعْلَمْ أَنَّهُ صَاحِبُ بِدْعَةٍ، وَإِذَا رَأَيْتَهُ يَمْدُحُ الْفَلْسَفَةَ وَالْهَنْدَسَةَ وَيَمْدُحُ الَّذِينَ أَغْوَاهُ الْكُتُبَ فِيهَا، فَاعْلَمْ أَنَّهُ ضَالٌّ، وَإِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يُسَمِّي أَهْلَ الْحَدِيثِ حَشْوِيَّةً، أَوْ مُشَيْهَةً، أَوْ نَاصِبَةً، فَاعْلَمْ أَنَّهُ مُبْتَدِعٌ، وَإِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يَنْفِي صِفَاتِ اللَّهِ، أَوْ يُشَبِّهُهَا بِصِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ ضَالٌّ.

قَالَ عُلَمَاءُ أَهْلِ السُّنَّةِ: لَيْسَ فِي الدُّنْيَا مُبْتَدِعٌ، إِلَّا وَقَدْ نُرِعَ حَلَاوةُ الْحَدِيثِ مِنْ قَلْبِهِ^(١).

«وَتَرَكُ مُجَالَسَةً أَهْلِ الْبَدْعِ، وَمَعَاشَرَتِهِمْ، سُنَّةً؛ لِئَلَّا تَعْلَقَ بِقُلُوبِ ضُعَفَاءِ الْمُسْلِمِينَ بَعْضُ بِدْعَتِهِمْ، وَحَتَّى يَعْلَمَ النَّاسُ أَنَّهُمْ أَهْلُ الْبَدْعَةِ، وَلِئَلَّا تَكُونَ مُجَالَسَتُهُمْ ذَرِيعَةً إِلَى ظُهُورِ بِدْعَتِهِمْ»^(٢).

وَكَانَ السَّلَفُ يُحَذِّرُونَ مِنْ مُجَالَسَةِ أَصْحَابِ الْبَدْعِ: لَا تُجَالِسْ صَاحِبَ بِدْعَةٍ، فَإِنَّهُ يُمْرِضُ قَلْبَكَ، لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْبَدْعَةَ مِنْ أَخْطَرِ الْأَشْيَاءِ عَلَى دِينِ اللَّهِ، وَلَأَنَّ الْمُبْتَدِعِينَ هُؤُلَاءِ لَا يُقْبَلُ مِنْهُمْ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ، هُؤُلَاءِ لَا يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ الثَّابِتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ:

(١) «الحجّة في بيان المحاجة» لقوام السنّة الأصفهاني (٥٣٩/٢).

(٢) «الحجّة في بيان المحاجة» (٥٥٠/٢).

«إِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ التَّوْبَةَ عَنْ كُلِّ صَاحِبِ بُدْعَةٍ حَتَّىٰ يَدْعَ بِدُعَتِهِ»^(١).

الْمُبْتَدِعُ يَعْقِدُ أَنَّهُ عَلَى الصَّوَابِ وَعَلَى الْحَقِّ، وَيَعْقِدُ أَنَّهُ يَخْدُمُ دِينَ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - وَهُوَ يُحَارِبُهُ؛ لِأَنَّ الْبِدْعَةَ: اسْتِدْرَاكٌ عَلَى الشَّرْعِ، فَكَانَ الْمُبْتَدِعُ يَقُولُ بِلِسَانِ حَالِهِ: إِنَّ الدِّينَ نَاقِصٌ وَآنَا أَكْمَلُهُ، فَالْبِدْعَةُ مِنْ أَسْوَأِ مَا يَكُونُ، نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُعَافِنَا أَجْمَعِينَ.

وَالْمُتَدَبِّرُ لِكِتَابِ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَعْدُ أَنَّ الدِّينَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَصْلَيْنِ عَظِيمَيْنِ هُمَا: التَّأْصِيلُ، وَالتَّحْذِيرُ.

- تَأْصِيلُ الْحَقِّ وَبَيَانُهُ.

- وَالتَّحْذِيرُ مِنَ الْبَاطِلِ بِكُلِّ أَشْكَالِهِ^(٢).

وَحَكَى أَبُو الْحَسَنِ الأَشْعَرِيُّ فِي كِتَابِهِ «مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ وَاخْتِلَافِ الْمُصَلِّيِّينَ»^(٣) جُمْلَةً مُعْتَقِدِ أَهْلِ السُّنْنَةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَمِمَّا قَالَ: «وَيَرَوْنَ مُجَانَبَةً كُلَّ دَاعٍ إِلَى بُدْعَةٍ، وَالتَّشَاغُلَ بِقُرْءَاءِ الْقُرْآنِ، وَكِتَابَةِ الْأَثَارِ، وَالنَّظَرِ فِي الْفِقْهِ».

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٢٠٢) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (٥٤).

(٢) سبق بيان هذا بالتفصيل في بيان « موقف أهل السنة من أهل البدع»؛ فانظره غير مأمور.

(٣) (ص ٢٩٧).

وَقَالَ الْإِمَامُ الصَّابُونِيُّ: «وَلَا يَغْرِنَ إِخْوَانِي - حَفَظَهُمُ اللَّهُ - كَثْرَةُ أَهْلِ الْبَدْعِ، وَفُورُ عَدَدِهِمْ، فَإِنَّ وُفُورَ أَهْلِ الْبَدْعِ، وَقَلَّةَ عَدَدِ أَهْلِ الْحَقِّ مِنْ عَلَامَةٍ اقْتِرَابِ الْيَوْمِ الْحَقِّ، إِذِ الرَّسُولُ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنْ عَلَامَاتِ السَّاعَةِ: أَنْ يَقِلَّ الْعِلْمُ، وَيَكْثُرَ الْجَهْلُ»^(١)، وَالْعِلْمُ: هُوَ السُّنَّةُ، وَالْجَهْلُ: هُوَ الْبِدْعَةُ.

وَقَالَ ﷺ: «إِنَّ الْإِيمَانَ لِيَأْرِزُ^(٢) إِلَى الْمَدِينَةِ، كَمَا تَأْرِزُ الْحَيَّةُ إِلَى جُحْرِهَا»^(٣)^(٤).

قَالَ ابْنُ أَبِي زَمْنِينَ رَحْمَةُ اللَّهِ: «وَلَمْ يَزُلْ أَهْلُ السُّنَّةِ يَعْيِيُونَ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ الْمُضِلَّةِ، وَيَنْهَوْنَ عَنْ مُجَالِسِهِمْ، وَيُخَوِّفُونَ فِتْنَتَهُمْ، وَيُخْبِرُونَ بِخَلَاقِهِمْ، وَلَا يَرَوْنَ ذَلِكَ غَيْبَةً لَهُمْ، وَلَا طَعْنًا عَلَيْهِمْ»^(٥).

وَقَالَ سُفْيَانُ الشَّوَّرِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ: «مَنْ أَصْبَغَ بِأَذْنِهِ إِلَى صَاحِبِ بِدْعَةٍ، خَرَجَ مِنْ عِصْمَةِ اللَّهِ، وَوُكِلَ إِلَيْهَا - يَعْنِي: إِلَى الْبَدْعِ»^(٦).

(١) أخرجه البخاري (٨٠)، ومسلم (٢٦٧١) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) يأرز: ينضم ويجتمع.

(٣) أخرجه البخاري (١٨٧٦)، ومسلم (١٤٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» (ص ١٤) ط. دار المنهاج.

(٥) «أصول السنة» لابن أبي زممين (ص ٨٥ ط. دار الفرقان).

(٦) «شرح السنة» للبربهاري (ص ١٣٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٣٤، ٢٦)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٤٤)، واللالكائي (٢٥٢).

دعائه منهاج النبوة

وَقَالَ الْفُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ رَحْمَةُ اللَّهِ: «لَا تَجْلِسْ مَعَ صَاحِبِ بِدْعَةٍ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ تَنْزِلَ عَلَيْكَ اللَّعْنَةُ»^(١).

وَقَالَ رَحْمَةُ اللَّهِ: «مَنْ أَحَبَّ صَاحِبَ بِدْعَةٍ، أَحْبَطَ اللَّهُ عَمَلَهُ، وَأَخْرَجَ نُورَ الْإِسْلَامِ مِنْ قَلْبِهِ»^(٢).

وَقَالَ رَحْمَةُ اللَّهِ: «مَنْ عَظَمَ صَاحِبَ بِدْعَةً؛ فَقَدْ أَعَانَ عَلَى هَذِهِ الْإِسْلَامِ، وَمَنْ تَبَسَّمَ فِي وَجْهِ مُبْتَدِعٍ، فَقَدْ اسْتَخَفَّ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَنْ زَوَّجَ كَرِيمَتَهُ مِنْ مُبْتَدِعٍ، فَقَدْ قَطَعَ رَحْمَهَا، وَمَنْ تَبَعَ جَنَازَةَ مُبْتَدِعٍ لَمْ يَزُلْ فِي سَخَطِ اللَّهِ حَتَّى يَرْجِعَ»^(٣).

هَذِهِ الْأَثَارُ وَغَيْرُهَا كَثِيرٌ عَنْ سَلَفِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، مَبُوثَةٌ فِي بُطُونِ الْكُتُبِ، وَكُلُّهَا تُنبِئُ عَنْ مَوْقِفِ السَّلَفِ الصَّالِحِ الْقَوِيِّ، وَالَّذِي لَا مُدَاهَنَةَ فِيهِ، وَلَا مُصَالَحةَ فِيهِ مَعَ أَهْلِ الْبِدَعِ وَالْأَهْوَاءِ.

بَلْ إِنَّ السَّلَفَ الصَّالِحَ لَمْ يَكُونُوا يَغْتَرُونَ بِزُهْدِ الرَّجُلِ، أَوْ بِحُسْنِ الْفَاظِهِ، أَوْ بِتَتَّبِعِهِ لِأَثَارِ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَوْ بِكَثِيرَةِ وَعْظِهِ لِلنَّاسِ أَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ، مَا لَمْ

(١) «شرح السنة» للبربهاري (١٣٦)، وابن بطة (٤٤١، ٤٥١)، واللالكائي (٢٦٢)، وإسناده صحيح.

(٢) اللالكائي (٢٦٣)، وابن بطة (٤٤٠)، وأبو نعيم (٨ / ١٠٣)، وإسناده صحيح.

(٣) «شرح السنة» (ص ١٣٧)، وأبو نعيم (٨ / ١٠٣)، وابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص ١٦).

يَكُنْ عَلَى السُّنَّةِ النَّبِيَّةِ وَالطَّرِيقَةِ السَّلَفِيَّةِ، وَكَيْفَ يَعْتَرُونَ وَعِنْدَهُمُ الْفُرْقَانُ الَّذِي جَاءَ خَبَرًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ أَخْبَرَ الصَّحَابَةَ حَمِيلَتَهُمْ عَنْ حَالِ الْخَوَارِجِ، وَمَدَى عِبَادَتِهِمْ وَزُهْدِهِمْ، وَبَيْنَ لِلصَّحَابَةِ أَنَّهُمْ يَحْقِرُونَ صَلَاتَهُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُمْ مَعَ صِيَامِهِمْ، وَهَذَا الإِخْبَارُ جَاءَ فِي سِيَاقِ التَّحْذِيرِ مِنْهُمْ، وَالذَّمُّ لَهُمْ، وَعَدَمِ الْأَغْتِرَارِ بِاجْتِهَادِهِمْ.

فَقَدْ وَصَفَ النَّبِيُّ ﷺ الْخَوَارِجَ بِحَالِهِمْ، وَبَيْنَ أَنَّ قَتْلَاهُمْ شُرُّ قَتْلٍ تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ، وَأَنَّهُ إِنْ أَدْرَكَهُمْ لِيَقْتَلُنَّهُمْ حَيْنَئِذٍ قُتْلَ عَادٍ، وَأَنَّ خَيْرَ قَتْلٍ تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ مَنْ قُتْلُوهُ، وَأَنَّهُمْ يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيمَةِ، وَلَهُمْ عِبَادَةٌ وَزُهْدٌ عَظِيمَانِ، يَحْقِرُ الصَّحَابَةُ صَلَاتَهُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُمْ مَعَ صِيَامِهِمْ، وَقِرَاءَتَهُمْ مَعَ قِرَاءَتِهِمْ، وَمَعَ ذَلِكَ يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيمَةِ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ انْطَوَوا عَلَى الْبَدْعِ.

وَقَدْ فِيهِمُ الصَّحَابَةُ حَمِيلَتَهُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمْ يَعْتَرُوا بِحَالِ الْخَوَارِجِ لَمَّا ظَهَرُوا، وَلَا بِمَقَالِهِمْ، وَأَدْرَكُوا مَوَاطِنَ التَّلَبِيسِ فِي كَلَامِهِمْ، فَلَمَّا رَفَعُوا شِعَارَهُمْ، وَقَالُوا: «لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ»، قَالَ عَلَيْهِ ﷺ: كَلِمَةُ حَقٍّ أَرِيدَ بِهَا بَاطِلٌ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَصَفَ نَاسًا، إِنِّي لَا عَرِفُ صِفتَهُمْ فِي هَؤُلَاءِ: «يَقُولُونَ الْحَقَّ بِالْسِتَّةِ لَا يَجُوزُ هَذَا مِنْهُمْ - وَأَشَارَ إِلَى حَلْقِهِ - مِنْ أَبْغَضِ خَلْقِ اللَّهِ إِلَيْهِ...»^(١). الْحَدِيثُ.

(١) الحديث رواه مسلم في «صحيحة» (١٠٦٦).

دعائمنهاج النبوة

وَقَاتَلُهُمْ عَلَيْهِ وَقَتَلُهُمْ، وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يُخْدِعْ وَلَا
أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ بِحَالِهِمْ، وَلَا بِحَالٍ غَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْبَدْعِ.

فَقَدْ جَاءَ يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ، وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمِيرِيُّ، إِلَى عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ عُمَرَ حَتَّى يَعْلَمَهُ وَأَخْبَرَاهُ عَنْ حَالِ الْقَدَرِيَّةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: الْأَمْرُ أُنْفُ، وَأَنَّهُ لَا
قَدْرُ.. إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَأَظْهَرُوا هَذَا الْأَمْرَ بِالبَصْرَةِ، فَقَالَا: «ظَهَرَ قِبَلَنَا نَاسٌ
يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، وَيَتَقَرَّبُونَ إِلَيْنَا بِالْعِلْمِ»^(١)، وَذَكَرَا مِنْ شَانِهِمْ، وَأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ: أَنَّهُ لَا
قَدْرَ، وَأَنَّ الْأَمْرَ أُنْفُ، فَلَمْ يَعْتَرِ ابْنُ عُمَرَ بِهِ بِتِلْكَ الْأَعْمَالِ؛ لِأَنَّهُمْ ظَهَرُوا
بِيَدِهِ، فَقَالَ بِهِ: فَإِذَا لَقِيتَ هُؤُلَاءِ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَهُمْ بُرَآءٌ مِنِّي.
وَالَّذِي يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلُ أُحْدِ ذَهَبًا فَأَنْفَقَهُ
مَا قِيلَ اللَّهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدْرِ»^(٢).

وَهَذَا إِمَامُ أَهْلِ السُّنَّةِ لَمْ يَجْعَلِ الزُّهْدَ، وَوَعْظَ النَّاسِ، وَتَقْرُرَ الْعِلْمَ مِقِيَاسًا
لِمَعْرِفَةِ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ عَلَى الصَّوَابِ أَمْ لَا!

ذَكَرَ القَاضِي أَبُو يَعْلَى فِي طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ فِي تَرْجِمَةِ عَلَيِّ بْنِ أَبِي خَالِدٍ،
قَالَ: «نَقَلَ عَنْ إِمَامَنَا -يَعْنِي: عَنِ الْإِمامِ أَحْمَدَ رَحْمَةَ اللَّهِ- أَشْيَاءَ مِنْهَا، قُلْتُ
لِأَحْمَدَ: إِنَّ هَذَا الشَّيْخَ -لِشَيْخِ حَضَرَ مَعَنَّا- هُوَ حَارِثٌ، وَقَدْ نَهَيْتُهُ عَنْ رَجْلٍ،
وَيُحِبُّ أَنْ يَسْمَعَ قَوْلَكَ فِيهِ -هُوَ حَارِثُ الْقَاصِرُ؛ يَعْنِي: حَارِثًا الْمُحَاسِبِيَّ-

(١) معناه: يتبعونه، ويتبعونه، وقيل: يجمعونه.

(٢) أخرجه مسلم (٨).

وَكُنْتَ رَأَيْتَنِي مَعَهُ مُنْذُ سِنِينَ كَثِيرَةً، وَقُلْتَ لِي: لَا تُجَالِسُهُ وَلَا تُكَلِّمُهُ، فَلَمْ أُكَلِّمْهُ حَتَّى السَّاعَةِ، وَهَذَا الشَّيْخُ يُجَالِسُهُ، فَمَا تَقُولُ فِيهِ؟

فَرَأَيْتُ أَحْمَدَ قَدِ احْمَرَ لَوْنَهُ، وَانْتَفَخَتْ أَوْدَاجُهُ وَعَيْنَاهُ، وَمَا رَأَيْتُهُ هَكَذَا قَطُّ، ثُمَّ جَعَلَ يَتَفَضُّلُ وَيَقُولُ: ذَاكَ؟! فَعَلَ اللَّهِ بِهِ وَفَعَلَ، لَيْسَ يَعْرِفُ ذَاكَ إِلَّا مَنْ خَبَرُهُ وَعَرَفَهُ، أَوْ يَهُ، أَوْ يَهُ -يَعْنِي: يَتَافَفُ-، ذَاكَ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا مَنْ قَدْ خَبَرُهُ وَعَرَفَهُ، ذَاكَ جَالِسُهُ الْمَغَازِلِيُّ، وَيَعْقُوبُ وَفُلَانُ فَأَخْرَجَهُمْ إِلَى رَأْيِ جَهَنَّمِ، هَلَكُوا بِسَبِيلِهِ.

فَقَالَ لَهُ الشَّيْخُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، يَرْوِي الْحَدِيثَ، سَاكِنُ، خَاسِعٌ، مِنْ قِصَّتِهِ وَمِنْ قِصَّتِهِ، فَغَضِبَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَجَعَلَ يَقُولُ: لَا يَغْرُرُكَ خُشُوعُهُ وَلِيْنُهُ، وَيَقُولُ: لَا تَغْتَرَ بِتَنْكِيسِ رَأْسِهِ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ سُوءٌ، ذَاكَ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا مَنْ قَدْ خَبَرُهُ، لَا تُكَلِّمُهُ، وَلَا كَرَامَةً لَهُ، كُلُّ مَنْ حَدَّثَ بِأَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ مُبْتَدِعًا، تَجْلِسُ إِلَيْهِ؟! لَا. وَلَا كَرَامَةً، وَلَا نُعْمَى عَيْنِ. وَجَعَلَ يَقُولُ: ذَاكَ ذَاكَ»^(١).

وَيَقُولُ الْبَرْبَهَارِيُّ رَحْمَلَلَهُ: «وَاعْلَمْ -رَحْمَكَ اللَّهُ تَعَالَى- أَنَّ الْعِلْمَ لَيْسَ بِكَثِيرٍ الرِّوَايَةِ وَالْكُتُبِ، إِنَّمَا الْعَالَمُ مَنْ اتَّبَعَ الْعِلْمَ وَالسُّنْنَ وَإِنْ كَانَ قَلِيلَ الْعِلْمِ وَالْكُتُبِ، وَمَنْ خَالَفَ الْكِتَابَ وَالسُّنْنَةَ فَهُوَ صَاحِبُ بِدْعَةٍ وَإِنْ كَانَ كَثِيرَ الْعِلْمِ وَالْكُتُبِ»^(٢).

نَعَمْ، الْعِلْمُ لَيْسَ بِكَثِيرٍ الرِّوَايَةِ وَالْكُتُبِ، إِنَّمَا الْعِلْمُ بِإِصَابَةِ السُّنْنَةِ.

(١) «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٣٣-٢٣٤).

(٢) «شرح السنة» للبربهاري (ص ٩٦).

وَلَهُ كَلَامٌ آخَرُ قَبْلَ هَذَا، فِيهِ: «وَإِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ مُجْتَهِدًا مُتَقْسِفًا، مُحْتَرِقًا بِالْعِبَادَةِ، صَاحِبٌ هَوَى فَلَا تُجَالِسُهُ، وَلَا تَقْعُدُ مَعَهُ، وَلَا تَسْمَعُ كَلَامَهُ، وَلَا تَمْشِ مَعَهُ فِي طَرِيقٍ، فَإِنِّي لَا آمُنُ أَنْ تَسْتَحْلِي طَرِيقَتَهُ فَتَهْلِكَ مَعَهُ»^(١).
أَهْلُ الْبِدَعِ أَعْظَمُ مِنَ السُّرَاقِ؛ لِأَنَّهُمْ يَسْرِقُونَ قُلُوبَكُمْ، وَيَسْطُونَ عَلَى دِينِكُمْ.

قَالَ الْأَجْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَلَا يَنْبَغِي لِمَنْ رَأَى اجْتِهَادَ خَارِجِيًّا، قَدْ خَرَجَ عَلَى إِمَامٍ، عَدْلًا كَانَ الْإِمامُ أَوْ جَائِرًا، فَخَرَجَ وَجَمَعَ جَمَاعَةً، وَسَلَّ سَيْفَهُ، وَاسْتَحَلَّ قِتَالَ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَغْتَرَّ بِقِرَاءَتِهِ لِلْقُرْآنِ، وَلَا يَطُولِ قِيَامِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَلَا يَدْوَمِ صِيَامِهِ، وَلَا يَحْسُنِ الْفَاظُهُ فِي الْعِلْمِ، إِذَا كَانَ مَذَهْبُهُ مَذَهْبُ الْخَوَارِجِ»^(٢).

وَأَهْلُ الْبِدَعِ - فِي الْجُمْلَةِ - لَهُمْ عِبَادَةٌ وَذِكْرٌ، وَإِنْفَاقٌ وَبَذْلٌ، وَمُشارَكَةٌ فِي الْعِلْمِ وَالْحِفْظِ، وَكُلُّ هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ إِذَا قِيسَ بِمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْبِدْعَةِ وَالْمُخَالَفَةِ، وَمُجَانَبَةِ الْحَقِّ وَمُحَارَبَةِ أَهْلِهِ، وَعِبَادَتِهِمْ وَاجْتِهَادُهُمْ عَلَيْهِمْ لَا لَهُمْ، وَلَا يَزِيدُهُمْ مِنَ اللهِ إِلَّا بَعْدًا.

وَقَدْ ظَهَرَ ذَلِكَ فِي حَالِ الْخَوَارِجِ وَمَقَالِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ: «يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيرَةِ»، وَ«يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَيْسَ قِرَاءَتُكُمْ كِتْرَاءَتِهِمْ بِشَيْءٍ، وَلَا صَلَاتُكُمْ إِلَى صَلَاتِهِمْ بِشَيْءٍ، وَلَا صِيَامُكُمْ إِلَى صِيَامِهِمْ بِشَيْءٍ».

(١) «شرح السنة» للبربهاري (ص ١٠٦).

(٢) «الشريعة» للأجربي (١/٣٤٥).

وَلَمْ يَخْدُعْ هَذَا كُلُّهُ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَا يَخْدُعْ أَحَدًا مِمَّنْ تَبَعَهُمْ بِإِحْسَانٍ؛ لِأَنَّ الْخَوَارِجَ أَهْلُ بَدَعٍ وَرَيْغٍ، وَهُمْ: «يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ يَحْسَبُونَ أَنَّهُ لَهُمْ وَهُوَ عَلَيْهِمْ، لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ تَرَاقِيَّهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ». كَمَا وَرَدَتْ بِذَلِكَ الْأَحَادِيثُ^(١).

وَظَاهَرَ ذَلِكَ -أَيًضاً- فِي حَالِ الْقَدَرِيَّةِ، كَمَا أَخْبَرَ بِهِ يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ، وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ حَفَظَ عَنْهُ، فَقَالَا: «ظَاهَرَ قِبَلَنَا نَاسٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، وَيَتَقْفَرُونَ الْعِلْمَ، وَذَكَرَا مِنْ شَأْنِهِمْ».

وَلَمْ يَخْدُعْ هَذَا كُلُّهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ حَفَظَ عَنْهُ، بَلْ بَيْنَ أَنَّ هَذَا وَغَيْرُهُ مِنَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ لَا أَثْرَ لَهُ مَعَ بِدْعَتِهِمْ وَزَيْغَهُمْ، فَقَالَ: «وَالَّذِي يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلُ أَحُدِ ذَهَبًا، فَأَنْفَقَهُ، مَا قُبِلَ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ»^(٢).

وَظَاهَرَ ذَلِكَ -أَيًضاً- فِي حَالِ الْمُحَاسِيِّ؛ فَقَدْ قَالَ الرَّجُلُ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ: «يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، يَرْوِي الْحَدِيثَ، سَاكِنٌ، خَاسِعٌ، مِنْ قِصَّتِهِ، وَمِنْ قِصَّتِهِ».

وَلَمْ يُخْدُعْ أَحْمَدُ رَحْمَةً اللَّهِ بِهَذَا، بَلْ قَالَ غَاصِبًا: «لَا تَغْتَرَ بِتَنْكِيسِ رَأْسِهِ؛ فَإِنَّهُ رَجُلٌ سُوءٌ، ذَاكَ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا مَنْ قَدْ خَبَرَهُ، لَا تُكِلْمُهُ، وَلَا كَرَامَةً لَهُ! كُلُّ

(١) منها ما رواه البخاري (١٠٦٤، ٣١٦٦، ٣٤١٤، ٣٤١٥)، وغيرها، وما رواه مسلم

(٢) ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، وما رواه غيرهما.

دعائنا منهج النبوة

مَنْ حَدَّثَ بِأَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَ مُبْتَدِعًا، تَجْلِسُ إِلَيْهِ؟! لَا. وَلَا كَرَامَةً، وَلَا نُعْمَانًا عَيْنًا!».

والمقصود: أَنَّ السَّلَفَ لَمْ يَكُونُوا يَغْتَرُونَ بِأَعْمَالِ أَهْلِ الْبَدْعِ، وَلَا بِزُهْدِهِمْ وَطَلَبِهِمُ الْعِلْمَ، بَلْ كَانَ ذَلِكَ دَاعِيَةً لِاجْتِهَادِهِمْ فِي التَّحْذِيرِ مِنْهُمْ وَهَجْرِهِمْ؛ لِاغْتِرَارِ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ بِحَالِهِمْ، وَجَهْلِهِمْ بِحَقِيقَةِ مَا هُمْ عَلَيْهِ وَمَا يَدْعُونَ إِلَيْهِ.

فَأَيْنَ أَصْحَابُ الْقَوَاعِدِ الْمُسْتَحْدَثَةِ مِنْ هَذَا الْمَسْلِكِ الَّذِي بَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَسَلَكَهُ أَصْحَابُهُ جَهَنَّمَ عَنْهُ، وَمَضَى عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْأُمَّةِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ؟ وَقَدْ رَأَيْتَ أَنَّهُمْ عِنْدَ النُّصْحِ لِلْأُمَّةِ وَالتَّحْذِيرِ مِنْ أَهْلِ الْبَدْعِ يُبَيِّنُونَ بِدَعَاهُمْ وَيُنَفِّرُونَ مِنْهُمْ، دُونَ ذِكْرِ مَحَاسِنِهِمْ، وَتَعْدَادِ مَنَاقِبِهِمْ!!

بَلْ مَا ذَكَرُوهُ مِنْ ذَلِكَ، نَصُوا عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِمْ لَا لَهُمْ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْخَوارِجِ^(١):

ذِكْرُ حَسَنَاتِ الْمَجْرُوحِ عِنْدَ جَرْحِهِ وَالتَّحْذِيرِ مِنْهُ؛ يُضْعِفُ الْجَرْحَ وَقَدْ يَمْحَقُهُ، بَلْ يَكُونُ ذَلِكَ كَالْدَعْوَةِ إِلَيْهِ، وَإِلَى مِنْهَاجِهِ وَطَرِيقَتِهِ.

وَقَدْ يَلْتَسِسُ صَنْيُعُ بَعْضِ الْأَئِمَّةِ كَالْإِمامِ الذَّهَبِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ بَعْضِ طُلَابِ الْعِلْمِ، فَيَخْلِطُ بَيْنَ «تَرْجِمَةِ الرَّاوِي» وَ«جَرْحِهِ»، وَيَحْتَاجُ مِنْ فِعلٍ

(١) مسلم (١٠٦٦).

الذَّهَبِيُّ بِمَا لَا حُجَّةَ فِيهِ عَلَى مَا لَا حُجَّةَ لَهُ، وَيُلْزِمُونَ الْعُلَمَاءَ الرَّبَانِيِّينَ
الْقَائِمِينَ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ بِذِكْرِ حَسَنَاتِ الْمُبْتَدَعَةِ وَالْمَجْرُو حِينَ عِنْدَ
جَرِحِهِمْ وَالْتَّحْذِيرِ مِنْهُمْ.

وَحَقِيقَةُ فِعْلِ الْأَئِمَّةِ، وَبَيَانُ الْفَرْقِ بَيْنَ التَّرْجَمَةِ وَالْجَرْحِ، يَتَضَعُّ بِالْمِثَالِ
مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ الذَّهَبِيِّ نَفْسِهِ - رَحْمَةُ اللهُ تَعَالَى - .

تَرْجَمَ الذَّهَبِيُّ رَحْمَةُ اللهُ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ»، لِأَحْمَدَ بْنِ أَبِي دُؤَادَ، وَلَمْ
يَكُنْ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي دُؤَادَ مِنَ النُّبَلَاءِ أَصْلًا!! فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَعْلَامِهِمْ،
فَقَدْ كَانَ دَاعِيَةَ التَّجَهُّمِ الْأَكْبَرَ فِي عَصْرِهِ، وَحَامِلَ لِوَاءَ أَهْلِ الْبِدْعَةِ فِي حَرْبِ
أَهْلِ السُّنَّةِ وَإِيَادِهِ أَعْلَامِهَا.

وَلَنْنَظُرُ فِي تَرْجَمَةِ الذَّهَبِيِّ لِابْنِ أَبِي دُؤَادَ فِي «السِّيرِ»، ثُمَّ لِنَنْظُرُ فِي
كَلَامِهِ فِيهِ فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ».

قَالَ فِي «السِّيرِ» (١٦٩ / ١١): «الْقَاضِيُّ الْكَبِيرُ، أَبُو عَبْدِ اللهِ، أَحْمَدُ بْنِ
حَرِيزِ الْإِيَادِيِّ الْبَصْرِيِّ ثُمَّ الْبَغْدَادِيُّ، الْجَهْمِيُّ، عَدُوُّ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ.

كَانَ دَاعِيَةً إِلَى خَلْقِ الْقُرْآنِ، لَهُ كَرَمٌ، وَسَخَاءٌ، وَأَدْبُّ وَافِرٌ، وَمَكَارِمُ.

وُلِدَ سَنَةَ سِتِّينَ وَمِئَةٍ بِالْبَصْرَةِ، وَلَمْ يُضَفْ إِلَى كَرَمِهِ كَرَمٌ».

وَقَالَ أَبُو الْعَيْنَاءَ: كَانَ ابْنُ أَبِي دُؤَادَ شَاعِرًا، مُجِيدًا، فَصِيحًا، بَلِيغًا، مَا
رَأَيْتُ رَئِيسًا أَفْصَحَ مِنْهُ.

دعائه منهاج النبوة

قالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ: سَمِعْتُ أَبِي، سَمِعْتُ بِشْرَ بْنَ الْوَلِيدِ يَقُولُ: اسْتَبَتْ أَحْمَدَ بْنَ أَبِي دُوَادِ مِنْ قَوْلِهِ: «الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ»، فِي لَيْلَةِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ يَرْجِعُ.

قالَ الْخَلَّالُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي هَارُونَ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنُ هَانِيٍّ، قَالَ: حَضَرْتُ الْعِيدَ مَعَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، فَإِذَا بِقَاصٍ يَقُولُ: عَلَى ابْنِ أَبِي دُوَادِ اللَّعْنَةِ، وَحَشَا اللَّهُ قَبْرَهُ نَارًا. فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: مَا أَنْفَعُهُمْ لِلْعَامَةِ!!

وَقَدْ شَاخَ ابْنُ أَبِي دُوَادِ، وَرُمِيَ بِالْفَالِجِ، وَعَادَهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ الْكِنَانِيُّ، وَقَالَ: لَمْ آتِكَ عَائِدًا، بَلْ لِأَحْمَدَ اللَّهَ عَلَىٰ أَنْ سَجَنَكَ فِي جِلْدِكَ». اهـ

فَهَذَا مَا ذَكَرَهُ الْذَّهَبِيُّ فِي تَرْجِمَةِ ابْنِ أَبِي دُوَادِ فِي «السِّيرِ»؛ ذَكَرَ بَعْضَ مَا لَهُ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ عِنْدَ التَّحْقِيقِ إِذَا نَظَرْنَا إِلَى مَا عَلَيْهِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهَذَا كُلُّهُ فِي «تَرْجِمَتِهِ»، وَهُوَ مُتَضَمِّنٌ لِجَرْحِ شَدِيدٍ، بَلْ قَاتِلٌ لَهُ؛ فَقَدْ ذَكَرَ أَنَّهُ مُبْتَدِعٌ دَاعِيَةُ لِنِحْلَةِ خَبِيثَةٍ، وَمِلَّةِ بَاطِلَةٍ، وَعَدُوٌّ عَنِيدٌ لِأَهْلِ الْحَقِّ.

وَلَنْنَظُرُ فِيمَا ذَكَرَهُ الْذَّهَبِيُّ رَحْمَنَ اللَّهُ فِي ابْنِ أَبِي دُوَادِ فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ»؛ لِيَتَضَعَّ الْحَقُّ مِنْ صَنْيِعِ الْأَئِمَّةِ.

قالَ الْذَّهَبِيُّ رَحْمَنَ اللَّهُ فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ»: «أَحْمَدُ بْنُ أَبِي دُوَادَ الْقَاضِي، جَهَمَّمُ بَغِيْضُ، هَلَكَ سَنَةً أَرْبَعِينَ وَمِتْتَيْنِ، قَلَّ مَا رَوَى»^(١).

(١) «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» لِلْذَّهَبِيِّ، تَحْقِيقُ مُحَمَّدِ عَلِيِّ الْبَجَاوِيِّ (١/٩٧- ط. الْأُولَى لِدارِ =

فَذَاكَ صَنْيُونُ الْذَّهَبِيِّ رَحْمَةً لِللهِ فِي تَرْجِمَةِ ابْنِ أَبِي دُؤَادَ، وَهَذَا صَنْيُونُهُ فِي جَرْحِهِ وَبَيَانِ حَالِهِ.

وَالرَّدُّ عَلَى كُلِّ مُخَالِفٍ بِمُخَالَفَتِهِ الْمَذْمُومَةِ، مِنَ الْأُصُولِ الْمُقَرَّرَةِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَهُمْ يَرْدُونَ عَلَى الْمُخَالِفِ، سَوَاءً كَانَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، أَمْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِمْ.

لَكِنْ؛ إِذَا كَانَ الْمُتَقْدُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَالدِّفاعِ عَنِ السُّنَّةِ، وَكَانَتْ أَخْطَاؤُهُ فِي الْأُمُورِ الَّتِي لَا تُخْلِلُ بِالْعِقِيدَةِ وَلَا بِمَنْهَاجِ النُّبُوَّةِ، فَهَذَا تُذَكِّرُ مِيزَاتُهُ، حَسَنَاتُهُ؛ لِأَنَّهَا تَغُرُّ زَلَّاتِهِ وَأَخْطَاءُهُ الَّتِي لَا تَعْلَقُ بِالْعِقِيدَةِ وَلَا بِالْمَنْهَاجِ؛ وَلَا نَهْ يَقُولُ بِنُصْرَةِ السُّنَّةِ.

أَمَّا إِذَا كَانَ الْمُتَقْدُ مِنْ أَهْلِ الضَّلَالِ وَالْبِدْعَةِ وَيُؤْصَلُ لَهَا، فَلَا يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَذْكُرَ حَسَنَاتِهِ، وَالْإِخْلَالُ بِذَلِكَ أَدَى إِلَى فَسَادِ عَظِيمٍ، فَقَدْ بَدَدَتْ جُمُوعُ مِنْ طُلَّابِ الْعِلْمِ طَاقَاتِهَا، وَأَهْدَرَتْ أَوْقَاتَهَا فِي الدِّفاعِ عَنِ أَهْلِ الْبِدْعَةِ، وَمُحَارَبَةِ أَهْلِ الْحَقِّ، بِحُجَّةِ الْإِنْصَافِ وَالْعِدْلِ بِذِكْرِ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ عِنْدَ الْجَرْحِ، فَأَفْسَدُوا الْبِلَادَ وَالْعِبَادَ، وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا.

وَلَا يُلْزِمُ فِي الرَّدِّ عَلَى الْمُخَالِفِ ذِكْرُ حَسَنَاتِ الْمَرْدُودِ عَلَيْهِ، أَوْ الْمُوازِنَةُ بَيْنَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ، فَقَدْ مَدَحَ اللَّهُ الْمُؤْمِنُينَ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ

دعائه منهاج النبوة

مَسَاوِئِهِمْ، وَذَمَّ اللَّهُ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْفَاسِقِينَ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ مَحَاسِنِهِمْ.
وَقَدْ حَذَرَ النَّبِيُّ ﷺ أُمَّتَهُ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، دُونَ التِّفَاتٍ إِلَى مَا فِيهِمْ مِنَ
الْحَسَنَاتِ، وَذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ عُيُوبَ أَشْخَاصٍ مُعَيَّنِينَ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَحَاسِنَهُمْ،
وَكَانَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ النَّصِيحَةِ.

عَنْ عَائِشَةَ حَمِيمِيَّةَ قَالَتْ: تَلَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَوْلَ اللَّهِ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى-:
﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ إِيتُّ مُحَكَّمٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَآخُرُ مُتَشَهِّدٌ فَمَا
الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَبَعُونَ مَا تَشَبَّهُ مِنْهُ أَبْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَأَبْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلُهُ
إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِحُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ إِنَّمَا يَهْدِي إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾
[آل عمران: ٧].

قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ،
فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمِّيَ اللَّهُ فَاحْذَرُوهُمْ»^(١). مُتَفَقُ عَلَيْهِ.

وَذَكَرَ مُسْلِمٌ فِي «مُقْدَمَةِ الصَّحِيفَةِ» (٦)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ حَمِيمِيَّةَ قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَيَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي أَنَّاسٌ يُحَدِّثُونَكُمْ مَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ
وَلَا آباؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ»^(٢).

وَعَنْهُ حَمِيمِيَّةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَالُونَ

(١) تقدم تخریجه.

(٢) وأخرجه أحمد (٨٢٦٧).

كَذَّابُونَ، يَأْتُونَكُمْ مِنَ الْأَحَادِيثِ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آباؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ، لَا يُضِلُّونَكُمْ وَلَا يَفْتَنُونَكُمْ^(١).

وَمَعْلُومٌ أَنَّ أَهْلَ الْبَدْعِ لَا يَخْلُونَ مِنْ مَحَاسِنَ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَلْتَفِتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى تِلْكَ الْمَحَاسِنِ، وَلَمْ يَذْكُرْهَا، وَلَمْ يَقُلْ: اسْتَفِيدُوا مِنْ مَحَاسِنِهِمْ، كَمَا يَدَعُونِي الْقَائِلُونَ بِ«مَنْهَجِ الْمُوازَنَاتِ»، الَّذِي أَدَى اتِّبَاعَهُ إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الْضَّالَالِ وَالرَّيْغِ.

لَقَدْ حَذَّرَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَقْوَامٍ يُحَدِّثُونَ النَّاسَ بِمَا لَمْ يَسْمَعُوهُمْ وَلَا آباؤُهُمْ، فَقَالَ ﷺ: «فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ»، وَلَمْ يَقُلْ: وَأَرِنُوا بَيْنَ حَسَنَاتِهِمْ وَسَيِّئَاتِهِمْ، وَفَتَشُوا عَنْ جَمِيلِ خَصَالِهِمْ!

وَحَذَّرَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَشْخَاصٍ مُعِينَ فِي مَسَائلٍ مَخْصُوصَةٍ وَكَانَتْ لَهُمْ حَسَنَاتٌ عَظِيمَةٌ جِدًا.

فَعَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّهَا ذَكَرَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنَّ مُعاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ، وَأَبَا جَهَّمِ خَطَبَاهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَّا أَبُو جَهَّمَ فَلَا يَضُعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ، وَأَمَّا مُعاوِيَةُ فَصُعْلُوكُ لَا مَالَ لَهُ، انْكِحْهِي أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ»^(٢). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

فَهَذِهِ اسْتِشَارَةٌ فِي أَمْرٍ يَتَعَلَّقُ بِخِطْبَةٍ وَرَوَاجٍ، وَقَدْ نَصَحَ النَّبِيُّ ﷺ فَاطِمَةَ

(١) مقدمة مسلم على ((ال الصحيح)) (٧).

(٢) أخرجه مسلم (١٤٨٠).

دعائهما منهاج النبوة

بِنْتَ قَيْسٍ بِأَنْ تَنْكِحَ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، وَذَكَرَ مُعَاوِيَةَ وَأَبَا جَهْمٍ بِمَا فِيهِمَا، وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْ فَضَائِلِهِمَا وَمَحَاسِنِهِمَا شَيْئًا، وَلَهُمَا مِنْ ذَلِكَ الْكَثِيرُ مَوْلَانَا، وَلَكِنَّ الْمَقَامَ مَقَامٌ نَصِيحَةٌ وَمُشَوَّرَةٌ، وَلَا يَتَطَلَّبُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ.

وَعَنْ عَائِشَةَ مَوْلَانَا أَنَّ رَجُلًا اسْتَأْذَنَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا رَأَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ سَمِعَ بِهِ، قَالَ: «بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ، وَبِئْسَ ابْنُ الْعَشِيرَةِ»^(١).

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: «فِي الْحَدِيثِ جَوَازُ غِيَةِ الْمُعْلِنِ بِالْفَسْقِ، أَوْ بِالْفُحْشِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، مِنَ الْجَوْرِ فِي الْحُكْمِ، وَالدُّعَاءِ إِلَى الْبِدْعَةِ»^(٢).

وَقَالَ النَّوْوِيُّ: «وَفِي الْحَدِيثِ مُدَارَاهُ مَنْ يُتَقَنِّي فُحْشَهُ، وَجَوَازُ غِيَةِ الْفَاسِقِ الْمُعْلِنِ بِفِسْقِهِ، وَمَنْ يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَى التَّحْذِيرِ مِنْهُ»^(٣).

وَعَنْ عَائِشَةَ مَوْلَانَا أَنَّ هِنْدَ بِنْتَ عُتْبَةَ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيقٌ، وَلَيْسَ يُعْطِينِي مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، قَالَ: «خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكِ بِالْمَعْرُوفِ»^(٤).

وَاسْتُدِلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى جَوَازِ ذِكْرِ الْإِنْسَانِ بِمَا لَا يُعْجِبُهُ إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الْاسْتِفْتَاءِ وَالْاسْتِكَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَهُوَ أَحَدُ الْمَوَاضِعِ الَّتِي تُبَاخُ

(١) أخرجه البخاري (٥٦٨٥).

(٢) «فتح الباري» (٤٥٢/١٠).

(٣) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٦٤/١٤٤).

(٤) أخرجه البخاري (٥٣٦).

فِيهَا الْغِيَّبَةُ، فَلَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ ذِكْرَهَا الْجَانِبُ الَّذِي لَا تَرْضَاهُ، وَلَمْ يُكَلِّفْهَا بِذِكْرِ مَحَاسِنِ أَبِي سُفْيَانَ، وَإِنَّهُ لَذُو مَحَاسِنَ ﷺ.

يَعْنِي: لَمْ يَقُلْ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: يَا هِنْدُ، اذْكُرِي مَحَاسِنَهُ وَازْنِي، قُلْتِ: «إِنَّهُ شَحِيقٌ»..، وَلَكِنَّ فِيهِ خِصَالًا حَسَنَةً، وَإِنَّهُ لَذُو مَحَاسِنَ، فَادْكُرِي مَحَاسِنَهُ، وَائِتِ بِالْمُوازِنَةِ بَيْنَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ.

هَلْ أَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا؟!

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحْمَةُ اللَّهِ: «قَالَ بَعْضُهُمْ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: إِنَّهُ يَثْقُلُ عَلَيَّ أَنْ أَقُولَ: فُلَانٌ كَذَا وَفُلَانٌ كَذَا.

فَقَالَ: إِذَا سَكَتَ أَنْتَ، وَسَكَتَ أَنَا، فَمَتَّى يَعْرِفُ الْجَاهِلُ الصَّحِيحَ مِنْ السَّاقِيمِ؟!

وَمِثْلُ أَئِمَّةِ الْبَدْعِ مِنْ أَهْلِ الْمَقَالَاتِ الْمُخَالِفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ، فَإِنَّ بَيَانَ حَالِهِمْ وَتَحْذِيرَ الْأُمَّةِ مِنْهُمْ وَاجِبٌ بِاتفاقِ الْمُسْلِمِينَ، حَتَّى قِيلَ لِإِلَمَامِ أَحْمَدَ رَحْمَةُ اللَّهِ: الرَّجُلُ يَصُومُ وَيُصَلِّي وَيَعْتَكِفُ، أَحَبُّ إِلَيْكُمْ أَوْ يَتَكَلَّمُ فِي أَهْلِ الْبَدْعِ؟ قَالَ: إِذَا قَامَ وَصَلَّى وَاعْتَكَفَ، فَإِنَّمَا هُوَ لِنَفْسِهِ، وَإِذَا تَكَلَّمَ فِي أَهْلِ الْبَدْعِ، إِنَّمَا هُوَ لِلْمُسْلِمِينَ، هَذَا أَفْضَلُ»^(١).

وَغَضْنُ الطَّرْفِ عَنِ الْمُخَالِفِينَ، وَعَدَمُ الرَّدِّ عَلَيْهِمْ، مُخَالَفَةٌ لِسَيِّلٍ

(١) «مِجمُوعُ الْفَتاوَىٰ» (٢٨/٢٣١).

المُؤْمِنِينَ، وَإِنِّي أَهُوَ لِنَهْجِ الْمُفْسِدِينَ، وَتَعْطِيلُ لِفِرِيْضَةِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ.

والجُورُ الفاحِشُ: أَن تَرْجُحَ مَنْزِلَةَ الْكِفَةِ الْفَارِغَةِ بِالسِّجَلَاتِ الطَّائِشَةِ، عَلَى مَنْزِلَةِ الْكِفَةِ الرَّاجِحةِ بِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ الْخَالِصِ وَالسُّنْنَةِ الثَّابِتَةِ، وَفِيهِ مَدُّ رُوَاقِ الْمُخَالَفَةِ فِي الاعْتِقَادِ، وَالْأَقْوَالِ، وَالْأَعْمَالِ، حَيْثُ تَصِيرُ الْأَهْوَاءُ عَلَى طَرَفِ الْبَنَانِ، وَفِي مُتَنَاوِلِ كُلِّ لَا قِطِّ.

وَفِي عَدَمِ الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الْأَهْوَاءِ فُشُو الشُّبُهَةِ، وَمُدَاخِلَتِهَا لِلْاعْتِقَادِ الْحَقِّ، وَفِيهِ تَحْرِيكُ الْعِقِيدَةِ الْحَقَّةِ عَنْ مَوْضِعِهَا، وَيَظْهَرُ الْبَطَالُونَ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ فِي الْمَجَامِعِ، وَعَلَى دَرَجَاتِ الْمَنَابِرِ، وَيَقْعُدُونَ لِلنَّاسِ عَلَى طَرِيقِ الْجَهَةِ يَقْطَعُونَهُمْ.

فَلَوْ تُرِكَ أَهْلُ الْأَهْوَاءِ، وَهُمْ عَاكِفُونَ عَلَى أَهْوَائِهِمْ، يَحْتَرِفُونَ الْكَيْدَ لِهَذَا الدِّينِ، بِسَطْرٍ عَظِيمٍ، وَلِسَانٍ غَلِيلٍ، بِالْمَسْخِ وَالتَّحْرِيفِ، وَالْغَمْزِ وَالتَّبَدِيلِ، وَإِنْ تَرَفَقُوا فَبِصَوْغِ عِبَارَاتٍ، لَوْ عُصِرَتْ: لَتَقَاطَرَتْ مِنْهَا الدَّعْوَةُ إِلَى غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ.

وَهَكَذَا... فِي حَالَةِ زَحْفِ مُؤْلَمَةِ، وَهَجْمَةِ شَرِسَةِ، وَلَا كَحَالِ اللَّعَانِينَ الصَّحَّاَبِينَ، بَلْ هُمُ الْمُضَلَّوْنَ بِنَزْفِ الْمَحَابِرِ عَلَى سُطُورِ الدَّفَاتِرِ، وَالسِّنَنِ غِلَاظٌ عَلَى أَعْوَادِ الْمَنَابِرِ.

لَوْ تُرِكَ كُلُّ مُخَالِفٍ وَمُخَالَفَتَهُ، وَضَالٌّ وَضَالَّتَهُ، وَمُبَتَّدِعٍ وَبِدَعَتَهُ،

وَفَاسِقٍ وَفِسْقَهُ، لَتَجَرَّعَ أَهْلُ الْقِبْلَةِ مِنْهُمْ سُمُومًا قَاتِلَةً، وَأَهْوَاءً ضَالَّةً، وَحَيَاةً قَاتِلَةً، خَافِضَةً لِلْمِلَةِ، رَافِعَةً لِقَتَامِ الشُّبْهَةِ وَدَنَسِ الشَّهْوَةِ.

وَحِينَئِذٍ فَلَا تَسْأَلْ عَنْ تَبْدِيلِ الْكُفُرِ بِالإِيمَانِ، وَالْبِدْعَةِ بِالسُّنَّةِ، وَالْمَعْصِيَةِ بِالطَّاعَةِ، وَالذَّلَّةِ بِالْعِزَّةِ، «وَلَفَسَدَ فِينَا أَمْرُ الْكِتَابِ كَمَا فَسَدَ دِينُ أَهْلِ الْكِتَابِ قَبْلَنَا، بِمَا وَقَعَ فِيهِ مِنَ التَّبَدِيلِ الَّذِي لَمْ يُنْكَرْ فِيهِ عَلَى أَهْلِهِ»^(١).

فَوَاجِبٌ: تَبَيَّنْ مِنْهَا حَالَ النُّبُوَّةِ لِلنَّاسِ، فَأَكْثُرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ، تَوَزَّعُهُمُ السُّبْلُ، وَتَكَالَّبُ عَلَيْهِمْ أَهْلُ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ، وَتَخَطَّفُهُمْ شَيَاطِينُ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ مِنْ كُلِّ سَبِيلٍ؛ فَوَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ عِلْمُ الْحَقِّ وَاهْتَدَى إِلَيْهِ أَنْ يُعْلِمَهُ وَيُظْهِرَهُ، وَأَنْ يَدْعُو إِلَيْهِ، وَبَيْنَهُ، وَأَنْ يَحْتَسِبَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى الْأَذَى فِيهِ، وَكِتْمَانَ ذَلِكَ غِشٌّ لِلْمُسْلِمِينَ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ لَا يُغْلِلُ عَلَيْهِ قَلْبُ مُؤْمِنٍ أَبَدًا.

الشَّيَاطِينُ يَتَخَطَّفُ مِنْ كُلِّ صَوْبٍ إِلَى الْحِزْبَيَاتِ الْمَقِيَّةِ، وَالْجَمَاعَاتِ الْبِدِيعَيَّةِ، بِسُكُوتِ أَهْلِ الْحَقِّ عَنْ بَيَانِهِ.

وَقَدْ صَارَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ حَرْبًا عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ، أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَلَا خَلَاصَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ إِلَّا بَيَانِ الْحَقِّ وَالدَّعْوَةِ إِلَيْهِ، وَبَيَانِ حَالِ أَهْلِ الْبِدَعِ وَالْتَّحْذِيرِ مِنْهُمْ، وَهَذَا وَاجِبٌ بِاتِّفاقِ الْمُسْلِمِينَ، حَتَّى قِيلَ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحْمَةَ اللَّهِ: الرَّجُلُ يَصُومُ وَيَصَلِّي وَيَعْتَكِفُ، أَحَبُّ إِلَيْكَ أَوْ يَتَكَلَّمُ فِي أَهْلِ الْبِدَعِ؟

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٨/٢٣١)، و«الرد على المخالف من أصول الإسلام».

قَالَ: إِذَا قَامَ وَصَلَّى وَاعْتَكَفَ، فَإِنَّمَا هُوَ لِنَفْسِهِ، وَإِذَا تَكَلَّمَ فِي أَهْلِ الْبَدْعِ، إِنَّمَا هُوَ لِلْمُسْلِمِينَ، هَذَا أَفْضَلُ.

الْحَذْرُ مِنَ الْبَدْعِ وَالْمُبْتَدِعِينَ، وَالتَّحْذِيرُ مِنْ ذَلِكَ، هُوَ الْأَصْلُ الثَّالِثُ مِنْ أُصُولِ مِنْهاجِ النُّبُوَّةِ، وَبِشْرَاحِهِ تَمَ شَرْحُهَا، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.



جامعة
منهاج النبوة

www.menhag-un.com